E/2022/26-E/CN.5/2022/9

# الأمم المتحدة

# لجنة التنمية الاجتماعية

## تقرير عن أعمال الدورة الستين
## (17 شباط/فبراير 2021 و 7-16 شباط/فبراير 2022)

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**الوثائق الرسمية، 2022**
**الملحق رقم 6**

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2022/26-E/CN.5/2022/9

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
الوثائق الرسمية، 2022
الملحق رقم 6

# لجنة التنمية الاجتماعية

## تقرير عن أعمال الدورة الستين
## (17 شباط/فبراير 2021 و 7-16 شباط/فبراير 2022)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

*ملاحظة*

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

عُقدت الدورة الستون للجنة التنمية الاجتماعية في 17 شباط/فبراير 2021 وفي الفترة من 7 إلى 16 شباط/فبراير 2022. واعتباراً للظروف السائدة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اجتمعت اللجنة في شكل هجين، حيث عقدت جلستيها الافتتاحية والختامية بالحضور الشخصي، وعقدت مناقشاتها العامة وحلقات النقاش عبر الإنترنت. وتداولت اللجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية وهو "التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030". واستعرضت اللجنة أيضاً خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية كما استعرضت الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع ذي الأولوية، ومنتدى وزاريا، وحلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن المسائل المستجدة، ومنتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الموضوع ذي الأولوية لعرض الحلول، وجلسة تحاور مع كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة بشأن الموضوع ذي الأولوية. وشارك في المناقشة العامة للجنة ما مجموعه 24 من الوزراء ونواب الوزراء.

وشارك في الجلسة الافتتاحية رئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائبة الأمين العام، ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والرئيستان المشاركتان للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية، وممثلة عن الشباب. وشدد رئيس الجمعية العامة، في ملاحظاته الافتتاحية، على الحاجة إلى تبني أهداف التنمية المستدامة وغاياتها لتكريس القدرة على الصمود والاستدامة في جميع إجراءاتها من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب في فترة التعافي، ولا سيما النساء والفتيات. وذكر أن الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة أمر حاسم للتأهب للأزمات في المستقبل وضمان أن تتاح للجميع نظمٌ شاملة للدعم الاجتماعي تضمن مستوى أساسياً من الضمان الاجتماعي. وأقر رئيس المجلس بأن اللجنة ما برحت تسهم باستمرار في الموضوع الرئيسي للمجلس وسلط الضوء على دورها الأساسي في وضع التوجيهات السياساتية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل والنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا. ورأى أن اللجنة هي موطن الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة وأثنى على اللجنة لتوفيرها منبرا لعرض السياسات الاجتماعية المبتكرة والمرتكزة على الأدلة والمؤثرة التي ثبت أنه لا غنى عنها أثناء الجائحة.

وشددت نائبة الأمين العام على أن السياسة الاجتماعية تقع في صميم استراتيجيات التعافي الرامية إلى التصدي لعدم المساواة والفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي وإلى تعزيز قدرة جميع الناس على الصمود وسبل عيشهم المستدامة ورفاههم. ومثلما اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، يتعين عليهم تجديد العقد الاجتماعي حتى يتسنى للجميع، أينما كانوا، الحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والفرص، ومن أجل بلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يُنظر في إمكانية عقد مؤتمر قمة اجتماعي عالمي في عام 2025، يبنى فيه على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 1995. ويمكن أن تكون مداولات اللجنة بمثابة نقطة الانطلاق لقمة عام 2025 التي من شأنها أن تنشط الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولاحظ وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن العالم لا يمضي على المسار لبلوغ أهم أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر المدقع، لأن آفاق التعافي العالمي قد شابها عدم التكافؤ في إمكانية الحصول على لقاحات. وسلط الضوء على أربعة مجالات ذات أولوية لتعجيل التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي: (أ) تحقيق حصول الجميع تدريجيا على خدمات الصحة والتعليم والإسكان الميسور التكلفة؛ (ب) معالجة الأسباب المتعددة للفقر والجوع وعدم المساواة؛ (ج) بناء نظم للحماية الاجتماعية الشاملة المناسبة وطنيا تكون كافية وشاملة للجميع ومستدامة وتراعي منظور الجنسين؛ (د) تعزيز المنظومات الغذائية لتوفير الغذاء الصحي من أجل القضاء على الجوع.

وأوضحت الرئيستان المشاركتان للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية أن الجائحة كشفت عن مدى انهيار العقد الاجتماعي القديم. ومن الضروري إعادة النظر في النظم والسياسات القائمة التي أدامت مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة، لضمان سبل العيش المستدامة للجميع. وأشارتا إلى أن التوصية الواردة في إعلان المجتمع المدني تتضمن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، بمن فيهم العاملون في القطاع غير النظامي؛ وإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية؛ وتعزيز التعليم المبكر ومدى الحياة والنهوض برفاه جميع الناس في جميع مراحل العمر. وعرضت ممثلةٌ عن المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب أثر الجائحة المدمر على العمل المبذول في مجالات الفقر وتوفير فرص العمل والتعليم في بلدها. وعلى وجه الخصوص، يتضرر من ذلك الأطفال والشباب. وأشارت إلى أن الفتيات أكثر عرضة من أي وقت مضى لخطر ترك الدراسة بسبب زيادة أعمال الرعاية في المنزل. ودعت الممثلة إلى سد الفجوة الرقمية، والاستثمار في إعداد الشباب ليكونوا قادة، وبناء نظم للحماية الاجتماعية تكون شاملة للجميع وتراعي منظور الجنسين.

وخلال المناقشة العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال، أعربت معظم الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل اللجنة والتزامها به، وشكرت الأمين العام على تقاريره الشاملة والمتعمّقة. وأشارت إلى أن الموضوع ذا الأولوية لهذا العام شديد الأهمية بالنسبة لدعم جهودها الرامية إلى تمكين حدوث تعاف مرن وشامل للجميع من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ خطة عام 2030 دون ترك أحد خلف الركب. فقد أدت الجائحة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر وجوع وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل. وفي هذا المنعطف الحرج، تظل الرؤى والمبادئ والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية صالحة ومحورية لجهود التعافي. وينبغي وضع أطر متكاملة للسياسات الاجتماعية الطويلة الأجل من أجل القضاء في آن واحد على الفقر والجوع وسوء التغذية ومن أجل مكافحة أوجه التفاوت وتعزيز قدرات الناس ورفاههم. ودعي إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز المنظومات الغذائية من أجل توفير الغذاء الصحي؛ والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار بغية زيادة الإنتاجية الزراعية والقدرة على الصمود والاستدامة؛ وتعزيز اتساق السياسات وتنسيقها فيما بين المؤسسات الحكومية. ويلزم معالجة الثغرات الكبيرة في التغطية بالحماية الاجتماعية وذلك بإحراز تقدم نحو إنشاء نظم للحماية الاجتماعية تكون معمّمة وكافية وشاملة للجميع ومستدامة.

وخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن الموضوع ذي الأولوية، عرض المشاركون في حلقة النقاش السياسات الجيدة والمبادرات الجديدة على الصعيد الوطني في مجالات من قبيل تعزيز المنظومات الغذائية، وتعزيز نظم وتدابير الحماية الاجتماعية، ومعالجة الآثار الطويلة الأجل لإغلاق المدارس على الأطفال، واستخدام الكرامة كعدسة للقياس في كل إجراء. وذكر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهو أحد الذين ألقوا كلمةً رئيسية، أنه في حين كانت العوامل المسببة للفقر والجوع (أثر تغير المناخ، والنزاعات، وتباطؤ/هبوط النشاط الاقتصادي) موجودة قبل الجائحة، فإن تفاعلها أوجد آثارا متعددة ومضاعفة. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات في التنمية الريفية وتوجيهها، ولا سيما في الزراعة، لإعادة البناء بعد الجائحة.

وعُقد المنتدى الوزاري حول موضوع "تعزيز تعددية الأطراف من أجل تحقيق الرفاه والكرامة للجميع من خلال التصدي لانعدام الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، بما في ذلك من خلال تعزيز المنظومات الغذائية المستدامة". وشارك في المنتدى وزراء من مختلف المناطق، عرضوا السياسات والتدابير الوطنية وشددوا على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف لضمان تحقيق التعافي المرن والشامل للجميع.

وخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن المسائل المستجدة، التي عقدت تحت عنوان "السياسات والتدابير الوطنية التي تنفذها الدول الأعضاء لمكافحة الجوع والفقر في وقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما بعدها: التحديات أمام سلوك المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً"، قدم مقررو السياسات والخبراء التوصيات السياساتية التالية، التي كانت في أربعة مجالات رئيسية: (أ) توطيد المكاسب التي تحققت من توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية أثناء الجائحة؛ (ب) استخدام سياسات اجتماعية محددة الأهداف، بالإضافة إلى السياسات الشاملة، لتلبية الاحتياجات المحددة لمن هم في أوضاع هشة؛ (ج) الاستمرار في توسيع نطاق الفرص الرقمية بحيث لا يترك أحد خارج فضاء الإنترنت؛ (د) إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني الذين يمثلون جميع فئات السكان، في التعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كوفيد-19.

وخلال جلسة التحاور مع كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة، قام نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وكبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ونائبة المديرة التنفيذية لدعم السياسات والبرامج والمجتمع المدني والعمل الحكومي الدولي بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والممثلة الخاصة والمديرة لمكتب منظمة العمل الدولية للأمم المتحدة، بمناقشة الاتجاهات الرئيسية والتحديات المشتركة والأنشطة الأخيرة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع خلال جائحة كوفيد-19 وعرْض رؤاهم ونُهجهم واستراتيجياتهم من أجل تحقيق تعاف مرن وشامل للجميع. وعُرضت في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في عام 2022 منظورات مجموعةٍ متنوعة من أصحاب المصلحة، من بينهم وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا، والأمينة العامة للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، والأمينة العامة لاتحاد المزارعين الآسيويين من أجل التنمية الريفية المستدامة، ورئيس التحالف التعاوني الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، وأحد رواد الأعمال الاجتماعية، لبيان حياة الناس على أرض الواقع وتقديم الحلول.

وشارك في الدورة نحو 300 ممثل وممثلة لمنظمات المجتمع المدني ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتلقت اللجنة أكثر من 47 بيانا خطيا من منظمات غير حكومية،

واستضافت أكثر من 50 مناسبة جانبية، نظّمتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى المجلس. وحظيت الدورة بتغطية جيدة في وسائل التواصل الاجتماعي. وأسفر اتباع استراتيجية ناجحة للتواصل والحملات عن أكثر من 000 3 مشاركة وإمكانية الوصول إلى 45 مليون شخص على منصات التواصل الاجتماعي.

وقررت اللجنة أن يكون الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين هو "تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع كوسيلة للتغلّب على أوجه عدم المساواة من أجل تسريع التعافي من جائحة كوفيد-19 والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030". واعتمدت اللجنة مشروعي قرارين بشأن: (أ) الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ (ب) التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأُوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين كليهما.

[2 آذار/مارس 2022]

# المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| الأول – | المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها | 8 |
| | ألف – مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما | 8 |
| | بـاء – مشروعا مقررين معروضان على المجلس لاعتمادهما | 37 |
| الثاني – | مسائل تنظيمية: الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية | 40 |
| الثالث – | متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين | 41 |
| | ألف – الموضـــوع ذو الأولوية: التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُســتثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاسـتمرارية بما يكفل سـبل العيش المسـتدام والرفاه والكرامة للجميع: القضـاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 | 42 |
| | بـاء – استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية | 42 |
| الرابع – | المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 | 43 |
| الخامس – | جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للّجنة | 44 |
| السادس – | اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين | 45 |
| السابع – | تنظيم الدورة | 46 |
| | ألف – افتتاح الدورة ومدتها | 46 |
| | بـاء – الحضور | 46 |
| | جيـم – انتخاب أعضاء المكتب | 46 |
| | دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال | 47 |
| | هاء – الوثائق | 48 |
| المرفقات | | |
| الأول – | قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الستين | 49 |
| الثاني – | الجلسات الافتراضية غير الرسمية لإجراء مناقشة عامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال وعقد جلسات تحاور بشأن البند 3 وبنوده الفرعية (أ) إلى (ج) | 50 |

# الفصل الأول

## المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

### ألف - مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما

1 - توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

### مشروع القرار الأول
### الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

*إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،*

***إذ يشير*** إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من 6 إلى 12 آذار/مارس 1995[1] وللدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم متجه نحو العولمة" التي عُقدت في جنيف في الفترة من 26 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2000[2]، وإلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030[3]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[4]، وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2002[5]،

***وإذ يقر*** بالالتزامات المتعهَّد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 في ما يتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا[6] والتي أُعيد تأكيدها في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في 22 أيلول/سبتمبر 2008[7]، وإذ يلاحظ القراراتِ الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[8]،

***وإذ يؤكد من جديد*** قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعةً من الأهداف

(1) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(2) قرار الجمعية العامة دإ-2/24، المرفق.

(3) قرار الجمعية العامة 1/70.

(4) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(5) قرار الجمعية العامة 2/57.

(6) قرار الجمعية العامة 1/60، الفقرة 68.

(7) قرار الجمعية العامة 1/63.

(8) A/57/304، المرفق.

والغايات العالمية الشـاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المسـتدامة التي تركز على الناس وتُفضـي إلى التحول، وأكدت فيه التزامَها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكَها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامَها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل وبالاسـتفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفَّذ من تلك الأهداف،

***وإذ يؤكد من جديد أيضـا*** قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015، الذي يتضمن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

***وإذ يؤكد من جديد كذلك*** خطةَ عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي اعتمدتها جمعيةُ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الرابعة والعشـرين المعقودة في أديس أبابا في 30 و 31 كانون الثاني/يناير 2015، وخطةَ السـنوات العشـر الأولى (2014-2023) لتنفيذ خطة عام 2063 التي حُدّدت فيها مشاريع رئيسية ومجالات ذات أولوية وتدابير سياساتية يراد بها دعم تنفيذ إطار التنمية القاري وتشـكّل الإطارَ الاسـتراتيجي للنمو الشـامل للجميع والتنمية المسـتدامة في أفريقيا وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد القارة لما فيه صالح أبنائها جميعاً،

***وإذ يشير*** إلى الموقف الأفريقي الموحَّد بشأن الممارسات الجيدة في مجال وضع سياسات الأسرة وتنفيذها الذي أُعلن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة (2014) وخطة العمل القارية المتجددة للعِقد الأفريقي للأشـخاص ذوي الإعاقة (2010-2019) اللذين أقرهما رؤسـاء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2013، وإذ يلاحظ اعتمادَ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا، وذلك في كانون الثاني/يناير 2016،

***وإذ يقر*** بأهمية دعم خطة عام 2063 وبرنامج الشـراكة الجديدة، اللذين يشـكلان جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 ومن الجهود الرامية إلى تحقّق التكامل والازدهار والسـلام لأفريقيا بأيدي مواطنيها وإلى جعل القارة قوةً دينامية على الساحة الدولية، وإذ يؤكد في هذا الصدد أهمية الاتساق والتنسيق في تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030،

***وإذ يؤكد من جديد*** قرارَ الجمعية العامة 254/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 والمعنون "إطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027"، وإذ يرحب في هذا الصدد بتوقيعِ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 في 27 كانون الثاني/يناير 2018 بغية النهوض بالتكامل والتنسيق في تنفيذ الخطتين ورصدهما والإبلاغ بشأنهما، من خلال الأنشطة والبرامج المشتركة،

***وإذ يقر*** بأن تحقيق التطلعات السبعة لخطة عام 2063 أمرٌ حاسم الأهمية لكفالة مستوى معيشي مرتفع وتحسـين نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين في أفريقيا عن طريق تحقيق أمن الدخل وتوفير فرص العمل والعمل اللائق، والقضاء على الفقر والجوع، والحدّ من أوجه عدم المساواة، وتوفير الضمان الاجتماعي ووضـع حدود دنيا للحماية، وخاصـة لفائدة الأشـخاص ذوي الإعاقة، وتوفير مساكن حديثة وميسورة التكلفة تصـلح للعيش فيها وخدمات أسـاسـية ذات نوعية جيدة، وكفالة تمتع المواطنين بالصـحة الموفورة والتغذية

الملائمة مع تمكينهم من الحصول على الرعاية الصحية، ومن خلال اقتصادات ومجتمعات محلية مستدامة بيئياً وقادرة على التكيّف مع المناخ، وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، وإشراك الشباب والأطفال وتمكينهم،

***وإذ يشير*** إلى برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والذي يدعو إلى إيجاد بيئة مواتية لتشجيع الاستثمارات الكافية واعتماد الإصلاحات القطاعية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحدّ من الفقر في القارة عن طريق إقامة شبكات بنى تحتية إقليمية متكاملة،

***وإذ يشير أيضا*** إلى اعتماد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في عام 2019 لعدة أطر سياساتية على إثر التوصيات المنبثقة عن الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، بما في ذلك خطة الاتحاد الأفريقي الاجتماعية لعام 2063، والبرنامج المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق من أجل تحويل الاقتصاد غير الرسمي (2020-2024)، وخطة العمل العشرية بشأن القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة في أفريقيا (2020-2030)، والاستراتيجيات الخمسية لحملات الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك إطار واضح للمساءلة، وإطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإعاقة، ومشروع البروتوكول المتعلق بحقوق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي،

***وإذ يلاحظ مع القلق*** استمرار تفشي ظواهر زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وكذلك العنف ضد الأطفال وغيره من الممارسات الضارة بهم، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وإذ يؤكد مجدداً في هذا الصدد الحملةَ المنظَّمة على نطاق أفريقيا لإنهاء زواج الأطفال في القارة التي انطلقت إبان الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية، التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من 26 إلى 30 أيار/مايو 2014، والقانونَ النموذجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضاء على زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين فعلا، وإقرارَ البرلمان الأفريقي في آب/أغسطس 2016 لحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية،

***وإذ يسلّم*** بأنه بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ما زال الاقتصاد العالمي يواجه ظروفاً صعبة على صعيد الاقتصاد الكلي وانخفاضاً في أسعار السلع الأساسية ووهناً في النمو التجاري وتقلّباً في تدفقات رأس المال، وبأن التدفقاتِ المالية وحصة البلدان النامية في التجارة العالمية استمرت في الزيادة رغم تأثير الأزمة المالية، وبأن هذه التطورات أسهمت في حدوث انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وبأنه رغم تحقيق هذه المكاسب، ما زالت بلدان عديدة، ولا سيما البلدان النامية، تواجه تحديات كبيرة وزاد تخلّف بعضِها عن الركب، وإذ يؤكد أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً حاسماً في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة، وإذ يشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على أن تزيد الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، بمساعدة من شركائها الإنمائيين، وعلى أن تعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا،

***وإذ يسلّم أيضا*** بأن الاستثمار في الناس، ولا سيما في حمايتهم الاجتماعية وصحتهم وفي توفير تعليم جيد شامل ومنصف وفرص تعلم مدى الحياة للجميع، شرطٌ لا بد منه لتحسين الإنتاجية في جميع القطاعات، بما فيها الزراعة، ومن ثم فهو السبيل إلى تحقيق النمو المستدام والمنصف والحدّ من الفقر

عن طريق زيادة فرص العمل اللائق وقابلية التوظّف للجميع، ولا سيما النساء والشباب، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وبناء القدرة على الصمود،

***وإذ يشير*** إلى نتائج الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين المعني بالتغطية الصحية الشاملة، وإذ يؤكد من جديد الإعلان السياسي الصادر عنه بعنوان "التغطية الصحية الشاملة: التحرّك معاً لبناء عالم أوفر صحة"[9]، الذي كرّر فيه الاجتماع تأكيد جملة أمور منها أهمية زيادة الجهود العالمية المبذولة لضمان ألا يُترك أحدٌ خلف الركب وبناء عالم أوفر صحة للجميع، إلى جانب تسريع الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 لضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع طيلة مسار الحياة،

***وإذ يسلّم*** بالإسهام الحيوي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والتمتع بجميع حقوق الإنسان في إحراز التقدم على صعيد جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة، وبأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمرٌ بالغ الأهمية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى اعتماد الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي البروتوكولَ الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا في مابوتو بتاريخ 11 تموز/يوليه 2003 وإلى عقد المرأة الأفريقية (2010-2020)، وإذ يشيد باعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال الدورة الثالثة للّجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي انعقدت في أديس أبابا في الفترة من 7 إلى 11 أيار/مايو 2018، وإذ يشيد أيضا باعتماد عقد المرأة الأفريقية الجديد (2020-2030)، تحت عنوان عقد الشمول المالي والاقتصادي للمرأة، في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا في 10 شباط/فبراير 2020،

***وإذ يسلّم أيضا*** بأن تعذر الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة يساهم في إبطاء التقدم المحرز صوب التخفيف من عبء المرض على كاهل أفريقيا، لا سيما في صفوف شرائح السكان الأكثر فقراً في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وإذ يدرك ما للافتقار إلى الصرف الصحي من أثر على صحة الناس، وعلى الجهود المبذولة للحدّ من الفقر، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ولا سيما الموارد المائية،

***وإذ يكرر تأكيد*** أهمية توثيق الروابط السياساتية والبرنامجية بين مجالات الصحة العامة، ومكافحة التلوث، والعمل المناخي، وحفظ التنوع البيولوجي، وسلامة النظم الإيكولوجية، والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية، والشمول، وتحقيق الرخاء، باعتبار ذلك إحدى أكثر الاستراتيجيات فعالية لتحقيق الانتعاش في أفريقيا في مرحلة ما بعد كوفيد-19،

***وإذ يلاحظ مع التقدير*** أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنهوض بها، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت بمقدار كبير في تخفيف العبء الكامل للديون عن كاهل 31 بلداً أفريقياً بلغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما حد كثيراً من مديونيتها العامة وساعدها على تحسين إدارة ديونها وتعزيز إنفاقها الاجتماعي وخفض مستوى الفقر فيها،

---

(9) قرار الجمعية العامة 2/74.

***وإذ يضع في اعتباره*** أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وإذ يضع في اعتباره أيضاً ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، وإذ يكرر تأكيد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم الذي تقدمه المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[10]،

***وإذ يشدد*** على أن السياساتِ العامة وجهود تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بفعالية، التي يعززها مبدأُ الملكية الوطنية، أمور أساسية بالنسبة إلى جميع البلدان في سعيها المشترك إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلّم بأن الموارد المحلية إنما تتأتى أولاً وقبل كل شيء من النمو الاقتصادي الذي تدعمه بيئة مواتية على جميع المستويات،

***وإذ يساوره القلق*** لكون الأزمة الحالية الناجمة عن تفشّي جائحة كوفيد-19 ستقوّض على الأرجح ما تحقّق من تقدم في مجال التنمية الاجتماعية على مدى عقود، تاركةً المزيد من الناس خلف الركب، ولتأثير الأزمة بالسلب أيضاً في قدرة الحكومات على تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ يشدّد على أن الرؤى والمبادئ والالتزامات التي اتُّفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تظل صالحةً في هذه المرحلة الحرجة من عقد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتتسم بأهمية محورية في سياق مواجهة التحديات العالمية الناشئة، وإذ يشير إلى أن السياسات الاجتماعية لها دور رئيسي في معالجة الآثار المباشرة للأزمات،

***وإذ يساوره بالغ القلق*** من أن الاختلالات الخطيرة التي ألحقتها جائحة كوفيد-19 بالمجتمعات والاقتصادات والعمالة والتجارة العالمية، وسلاسل الإمداد والسفر، والنظم الزراعية والصناعية والتجارية، تؤثر تأثيرا مدمرا في التنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك في استئصال الفقر، وسبل العيش، والقضاء على الجوع، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، وإدارة النفايات بطرق سليمة بيئيا، والحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما بالنسبة للفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وفي البلدان التي تمر بحالات خاصة وأشد البلدان تضررا، وتزيد من صعوبة تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمنها استئصال الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

***وتصميما منه*** على التصدي لجائحة كوفيد-19 بواسطة تدابير عالمية تقوم على الوحدة والتضامن والتعاون المتجدد المتعدد الأطراف في ما بين الدول والشعوب والأجيال على النحو الذي يعزز قدرة الدول وغيرها من الجهات ذات المصلحة ويقوي عزمها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل كامل،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير الأمين العام[11]؛

2 - ***يرحب*** بالتقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تتمثّل في التزامات بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم

(10) انظر *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق؛ وقرار الجمعية العامة 239/63، المرفق، وقرارها 313/69، المرفق.

(11) E/CN.5/2022/2.

الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجعها على أن تكثف جهودها في هذا الصدد بمشاركة الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحوكمة وتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

3 - ***يحيط علما*** بتعزيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بواسطة قرار جمعية الاتحاد الأفريقي جعل الآلية جهازا من أجهزة الاتحاد الأفريقي انسجاما مع الفقرة 2 من المادة 5 من قانونه التأسيسي[12]، ويرحب بالتقدم المحرز في إعمال الآلية؛

4 - ***يؤكد من جديد*** أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وكذلك خطته العشرية الأولى لتنفيذها، كإطار استراتيجي لضمان إحداث تحول اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛

5 - ***يحيط علما*** بقيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات بوضع إطار الرصد والتقييم لخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام 2063، وكذلك الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وكلاهما يعزز التقاربَ في مجال رصد وتقييم خطة السنوات العشر الأولى وأهداف التنمية المستدامة واتباعَ خطةٍ موحّدة لتنفيذ ورصد خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويلاحظ قيام 42 بلداً بدمج خطة السنوات العشر الأولى في أُطُر التخطيط الوطنية؛

6 - ***يرحب*** باعتماد هياكل إدارة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وهي آلية تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، في أثناء الدورة العادية الخامسة والثلاثين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، المعقودة في نيامي في 4 و 5 تموز/يوليه 2019، والتي تتمثل مهمتها في تعزيز تنمية القارة عن طريق كفالة الفعالية والتكامل في تخطيط أنشطة خطة عام 2063 وتنسيقها وتنفيذها مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات البلدان الأفريقية من خلال الاستفادة من الشراكات والتعاون التقني؛

7 - ***يرحب أيضا*** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين جميع النساء والفتيات في جهود تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛

8 - ***يحيط علما مع التقدير*** بجهود مفوضيةِ الاتحاد الأفريقي التي أدت إلى إطلاق حملات وطنية لإنهاء زواج الأطفال مبكّرا وزواجهم بالإكراه في 24 بلداً واعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا وتمديدها لفترة خمس سنوات من عام 2019 إلى عام 2023، وبإقرار جمعية الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا في شباط/فبراير 2019 للمبادرة القارية التي أطلق عليها اسم "سليمة: مبادرة الاتحاد الأفريقي للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية"،

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2158, No. 37733.

بشراكة مع الأمم المتحدة، ولكن لا يزال يساوره القلق إزاء تزايد مخاطر حدوث زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في بعض البلدان في أفريقيا والتي فاقمتها جائحة كوفيد-19؛

9 - ***يحيط علما مع التقدير أيضا*** بقيام مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الدولي للاتصالات، بإطلاق مبادرة "الفتيات الأفريقيات يستطعن كتابة البرامجيات" (2018-2022) في 24 آب/أغسطس 2018 في أديس أبابا، وهي المبادرة التي تهدف إلى تعزيز إجادة الفتيات والنساء التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثم زيادة مساهمتهن في ساحة الابتكار الأفريقي في ذلك المجال؛

10 - ***يسلّم*** بإنجاز المرحلة الأولى من برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا دعما للتكامل الإقليمي والقاري، وهو ما تجسد في خطة العمل الأولى ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، التي تمثل قائمة بالمشاريع الإقليمية ذات الأولوية المنفذة في الفترة من 2012 إلى 2020، وبوضع خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وهي حافظة من المشاريع القوية التأثير في مجال البنى التحتية تتألف من 69 مشروعا من مشاريع النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حُدد لتنفيذها أفق زمني يمتد من عام 2021 إلى عام 2030، وتمت الموافقة عليها خلال قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في شباط/فبراير 2021 وهي تعكس أولويات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وتشكل في الوقت نفسه تجسيدا لرؤية الاتحاد الأفريقي وخطته لعام 2063 اللتين تدعوان إلى كفالة وجود بنى تحتية مستدامة وشاملة وعالمية المستوى، ويضع في اعتباره أن البنى التحتية يجب أن تكون جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود من أجل دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛

11 - ***يقر*** بالتقدم المحرز نحو ضمان حرية تنقل الأشخاص وكذلك السلع والخدمات في أفريقيا، ويرحب مع التقدير في هذا الصدد بدخول اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في 30 أيار/مايو 2019، وهو الاتفاق الذي يهدف إلى تشجيع التبادل التجاري داخل القارة الأفريقية والتكامل بين بلدانها، والذي جمع حتى تاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2021، ما عدده 54 توقيعا و 38 صك تصديق من الدول الأعضاء؛

12 - ***يشير*** إلى خريطةِ طريق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب وإلى برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة لعام 2017، ويرحب بإعلان الاتحاد الأفريقي الفترة من عام 2018 إلى عام 2027 عقداً أفريقيا للتدريب الفني والمهني والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة وتشغيل الشباب، مع التركيز على إيجاد فرص العمل اللائق للشباب والنساء، في مسعى إلى تحقيق نمو أكثر شمولا للجميع والقضاء على الفقر بشكل مستدام؛

13 - ***يلاحظ*** قرار رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية الرابعة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي إعلان الفترة 2021-2031 "عقد الجذور الأفريقية والشتات الأفريقي"؛

14 - ***يحث*** جميع البلدان التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[13] أو تنضم إليها على أن تفعل ذلك، ويشجّع الدول الأطراف في الاتفاقية على استعراض تنفيذها والالتزام بجعلها أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما ومكافحتهما، ومقاضاة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، حسب الاقتضاء، ويشجّع المجتمعَ الدولي على وضع ممارسات جيدة بشأن إعادة الأصول، ويعرب عن دعمه لمبادرة استرداد الأصول المسروقة التي أطلقتها الأمم المتحدة والبنك الدولي ولغيرها من المبادرات الدولية التي تدعم استرداد الأصول المسروقة، ويحث على تحديث الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والمصادقة عليها، ويسعى إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي توفر الحوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وللتدفقات المالية غير المشروعة؛

15 - ***يهيب*** بالحكوماتِ الأفريقية إلى التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا وعلى البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا، للتدليل على التزام الدول الأعضاء بحفظ كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وبتمكينهم وحماية حقوقهم في جميع أنحاء القارة؛

16 - ***يلاحظ*** أن الصحة شرطٌ مسبق ومؤشر ونتيجة في آن واحد للتنمية المستدامة وأنه يتعين، في ضوء كونها جزءا من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بذل جهود حثيثة لإدراج مسائل صحية إضافية في خطة واسعة النطاق تتعلق بالصحة والتنمية، ومن ثم يحيط علما بإعلان جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورتها العادية الثانية والثلاثين، المعقودة في أديس أبابا في 10 و 11 شباط/فبراير 2019، الذي التزمت فيه بدعم إصلاح القطاع الصحي وتعزيزه باعتماد نهجِ مراعاةِ اعتبارات الصحة في جميع السياسات من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والحد من تفشي الأمراض الرئيسية في أفريقيا وبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

17 - ***يرحب*** باعتماد رؤساء الدول والحكومات لمعاهدة إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية خلال الدورة العادية الثانية والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، وببدء نفاذ المعاهدة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لتكون مهمتُها تعزيزَ اللوائح التنظيمية من أجل تحسين فرص الحصول على الأدوية الجيدة والمأمونة والفعالة، والمنتجات والتكنولوجيات الطبية التي ستوفر حماية فعالة للصحة العامة في مواجهة ما يظهر في المستقبل من جوائح وحالات تفشٍ للأمراض المعدية في أفريقيا؛

18 - ***يحث*** الحكوماتِ الأفريقية على الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الصحية المنقحة لأفريقيا للفترة 2016-2030، التي توفر توجيهات شاملة لتطوير الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية، وخطة عمل مابوتو للفترة 2016-2030 من أجل تفعيل إطار السياسات القارية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية، والإطار التحفيزي لإنهاء الإصابة بالإيدز وداء السل والقضاء على الملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030، ويرحب بالإعلان المتعلق بتعميم التحصين باعتباره حجر الزاوية في النهوض بالصحة وتحقيق التنمية في أفريقيا الذي اعتمده وزراء الصحة الأفارقة في عام 2016، وإعلان عام 2017 للالتزام بالإسراع في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)[14]، ويحث

(13) المرجع نفسه، المجلد 2349، الرقم 42146.

(14) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

الحكومات الأفريقية أيضا على إنجاز أهداف طموحة ودراسةٍ للحالة وأولوياتٍ استراتيجيةٍ للقضاء على الأمراض الثلاثة باعتبارها تهديداً للصحة العامة بحلول عام 2030؛

19 - ***يشدد*** على أهمية تحسين صحة الأم والطفل ويشير في هذا الصدد إلى إعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بصحة الأمهات والرضع والأطفال والتنمية، ويلاحظ قرار الاتحاد الأفريقي القيام مجددا بتعزيز حملة التعجيل بخفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في أفريقيا خلال الفترة 2021-2030، ويحث على مواصلة وتنفيذ الالتزامات بتحسين صحة الأم والطفل؛

20 - ***يحيط علما*** بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي عقد في أبوجا في الفترة من 12 إلى 16 تموز/يوليه 2013، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات أبوجا صوب القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030، ويحيط علماً أيضاً بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030، الذي اعتمد في 8 حزيران/يونيه 2016 في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)[15]، ويعيد تأكيد التصميم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والضرورة الملحة لتكثيف الجهود بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع في البلدان الأفريقية، والتصميم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، عن طريق تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والتصميم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

21 - ***يحيط علما أيضا*** بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بتمديد خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي في التصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا في الفترة من عام 2016 حتى عام 2020، واستغلال مناسبة حلول عام 2021، الذي صادف الذكرى السنوية العشرين لصدور إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، كفرصة لإجراء استعراض نقدي للحالة على صعيد هذه الأمراض في أفريقيا ولما ترتّب عليها من عواقب، ويلاحظ تنشيط مبادرة رصد حالة الإيدز في أفريقيا باعتبارها منبراً أفريقياً رفيع المستوى للدعوة إلى العمل والمساءلة وتعبئة الموارد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، ويطلب إلى الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة أن يدعموا، حسب الاقتضاء وعلى نحو يتسق مع الالتزامات الدولية ذات الصلة، الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الأفريقية لتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في خريطة الطريق، بما في ذلك توفير تمويل مستدام

(15) قرار الجمعية العامة 266/70، المرفق.

من مصـــادر متنوعة وزيادة مواءمة الأنظمة وتعزيز القدرات المحلية في مجال تصـــنيع المســـتحضـــرات الصيدلانية وتعزيز قيادة وإدارة جهود التصدي للأمراض المذكورة؛

22 - ***يدعو*** الشـــركاء الإنمائيين إلى الاســـتمرار في مســـاعدة البلدان الأفريقية في ما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصـــحية الوطنية بوســـائل شـــتى منها توفير العاملين المهرة في مجال الصـــحة، والمعلومات والبيانات الصـــحية الموثوقة، والبنى التحتية اللازمة للبحث والقدرات المختبرية، وتوســـيع نطاق نظم المراقبة في قطاع الصـــحة، بطرق منها تقديم الدعم للجهود الرامية إلى الحيلولة دون تفشـــي الأمراض، بما في ذلك تفشـي الأمراض المدارية المهملة والوقاية منها ومكافحتها، ويكرر في هذا السـياق تأييده لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي للأزمة الخطيرة المتمثلة في إيجاد قوة عاملة كافية في مجال الصحة في أفريقيا؛

23 - ***يشـجع*** الدول الأعضـاء على مواصـلة تقديم الدعم على صـعيدي التعاون الدولي وبناء القدرات للبلدان النامية، وبخاصـــة البلدان الأفريقية، في ما يتعلق بالبرامج والأنشـــطة ذات الصـــلة بالمياه والصرف الصحي، ومن ذلك تكنولوجيات جمع المياه وتحليتها وتوخي الكفاءة في استخدامها، ومعالجة المياه المسـتعملة، وإعادة التدوير وإعادة الاسـتعمال، ويلاحظ اسـتراتيجية المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه للفترة 2018-2030 التي بدأ العمل بها لتحقيق الرؤية الأفريقية المتعلقة بالمياه لعام 2025 وخطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة؛

24 - ***يؤكد*** أن إحراز التقدم في تنفيذ الشـــراكة الجديدة يتوقف أيضـــاً على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة ســـياســـاتية مواتية لتنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

25 - ***يؤكد أيضـا*** أن إرســاء الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنســان والحريات الأســاســية، بما فيها الحق في التنمية، وكفالة الشـــفافية والمســـاءلة في إدارة جميع قطاعات المجتمع وتدبير شـــؤونها، والمشـــاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، من الركائز التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان؛

26 - ***يؤكد كذلك*** أن ما يواجه معظم البلدان الأفريقية من فقر وعدم مسـاواة واسـتبعاد اجتماعي يسـتلزم اتباع نهج شـامل لوضـع وتنفيذ سـياسـات اجتماعية واقتصـادية تهدف إلى جملة أمور منها الحد من الفقر وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة بما يكفل توفير العمالة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع وتعزيز جودة التعليم والصـــحة والحماية الاجتماعية وتعزيز المســـاواة والإدماج الاجتماعي والاسـتقرار السـياسـي والديمقراطية والحكم الرشـيد على جميع المسـتويات وتعزيز حقوق الإنسـان والحريات الأساسية وحمايتها؛

27 - ***يؤكد*** أن تحديد العوائق التي تحول دون إتاحـة الفرص وإزالـة تلك العوائق وضـــمـان الحصـول علـى الحمايـة والخدمـات الاجتماعية الأساسية أمـور ضروريـة لكسـر حلقة الفقر وعـدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

28 - ***يشـجع*** البلدان الأفريقية على مواصـلة إعطاء الأولوية للتحول الهيكلي وتحديث الزراعة لدى أصـحاب الحيازات الصـغيرة وزيادة قيمة السلع الأساسية والنهوض بالمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالحوكمة الاقتصـادية والسـياسـية، والاسـتثمار في المشـاريع العامة الكبرى للبنية التحتية وفي مجالي التعليم

والصحة تحقيقاً لمبدأ الشمول والإنصاف والجودة، بهدف تعزيز النمو الشامل وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع والحد من الفقر؛

29 - ***يؤكد*** أن التنمية الاقتصادية، بما فيها التنمية الصناعية التي تتطلب عمالة مكثفة وتعتمد على الموارد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة، وتطوير البنية التحتية والتحول الهيكلي، لا سيما في الاقتصاد الريفي، استناداً إلى سياسات عملية ومحددة الأهداف لتعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا، تكون متسقة مع أولويات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية، هي عوامل يمكن أن توفر فرص العمل وتدر الدخل على جميع الأفارقة رجالا ونساء، ومنهم الفقراء، وأن تكون من ثم حافزاً للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة؛

30 - ***يشجع*** البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الاستقرار السياسي وتوطيد السلام والأمن والنهوض ببيئة الحوكمة والبيئة السياساتية والمؤسسية من أجل تعزيز إمكانات التنمية الشاملة والمستدامة، وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص حتى يسهم في التحول الاقتصادي المستدام، وتوفير العمالة المنتجة وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛

31 - ***يشدد*** على أنّ تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتوقفان على مدى قدرة البلدان واستعدادها لتعبئة الموارد المحلية على نحو فعال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة بفعالية وتسهيل نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية، ويشدد أيضاً على أنّ إيجاد حلّ لحالات عدم القدرة على تحمل الديون يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بينما أصبحت التحويلات المالية تشكل مصدراً هاماً للدخل والتمويل للاقتصادات المستقبِلة وتقدّم مساهمةً في تحقيق التنمية المستدامة؛

32 - ***يلاحظ*** أن البيانات الأولية تشير إلى أن الفترة ما بين عامي 2019 و 2020 شهدت ارتفاعا في صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا بنسبة 4,1 في المائة ليصل إلى 39 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وانخفاضا في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 1 في المائة ليبلغ 31 بليون دولار بالقيمة الحقيقية؛

33 - ***يكرر التأكيد*** على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا، ويثلج صدره أن بضعة بلدان قد حققت أو تجاوزت التزامها بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما بلغت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته، ويحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لبلوغ غايات المساعدة الإنمائية الرسمية؛

34 - ***يسلّم*** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات المتحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

وتركيزه، ويطلب لذلك من هذه الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصاً لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان، ويسلّم أيضاً في الوقت ذاته بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسَّرة تظل مهمة لعدد من هذه البلدان، وتؤدي دوراً في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان؛

35 - ***يسلّم أيضاً*** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف بتمامه، ويهيب بالمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم في التصدي للتحديات الماثلة أمام البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان الأفريقية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على قدراتها فقط؛

36 - ***يسلّم كذلك*** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون في ما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

37 - ***يرحب*** بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإعادة مواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا من أجل معالجة المواضيع الرئيسة المدرجة في كل من خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم الآلية في سبيل تحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص التمويل اللازم لدعم تنفيذ أنشطتها؛

38 - ***يشجع*** البلدان الأفريقية على تكثيف جهودها لتعزيز قدرة النظم الإحصائية دون الوطنية والوطنية من أجل إنتاج إحصاءات ومؤشرات موثوقة وفي الوقت المناسب لرصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ويحث في هذا الصدد البلدان والمنظمات المانحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الإحصائية الدولية والإقليمية على دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات الإحصائية دعماً للتنمية؛

39 - ***يحيط علما*** باستراتيجية عام 2024 للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا، التي تهدف إلى التأثير في جميع القطاعات الحاسمة من قبيل قطاعات الزراعة والطاقة والبيئة والصحة وتطوير البنية التحتية والتعدين والأمن والمياه وغيرها؛

40 - ***يشدد*** على أهمية قيام الحكومات الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، ببناء القدرة الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة إيرادات المناطق الريفية وكفالة توافر الأغذية للمشترين الصافين، ويشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل الترويج للزراعة المستدامة والأخذ بها وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، على الموارد الزراعية اللازمة، بما في ذلك وسائل الإنتاج، وتحسين إمكانية الاستفادة من البنى التحتية والحصول على المعلومات والنفاذ إلى الأسواق، وكذلك ضرورة بذل جهود من أجل تشجيع إقامة روابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في نمو فرص العمل وزيادة الدخل في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

41 - ***يحث*** الحكومات الأفريقية، في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، على توسيع نطاق التمويل الاستثماري المقدم للزراعة بحيث يصل إلى نسبة لا تقل عن 10 في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام الوطني والعمل في الوقت ذاته على كفالة اتخاذ الإجراءات الضرورية في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي من أجل تحسين الأداء في مجال الصناعات والنظم الزراعية؛

42 - ***يسلّم*** بضرورة قيام شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا بمواءمة جهودهم لتتصبّ تحديداً على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وذلك باستخدام الخطط الاستثمارية للبرنامج لمواءمة التمويل الخارجي؛

43 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في معالجة مسائل من قبيل الأمن الغذائي من خلال اتخاذ برلمان البلدان الأفريقية قرارا في تشرين الأول/أكتوبر 2018 بشأن وضع قانون نموذجي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، وإعداد مشروع للتعاون التقني من أجل إدماج محاصيل الشعوب الأصلية في السلة الأفريقية للأطعمة المغذية بغية تحسين الأمن الغذائي والتغذية، ويلاحظ مبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا؛

44 - ***يؤكد من جديد*** أن من بين أهداف عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها 233/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الحفاظ على الزخم الذي ولّده تنفيذ العقد الثاني والعمل بطريقة فعالة ومتسقة على دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وغايتها المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب؛

45 - ***يحث*** البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق نمو شامل يكون منصفاً ومستداماً وقادراً على توفير عمالة كثيفة، بوسائل من بينها وضع برامج استثمار في القطاعات الكثيفة العمالة بهدف الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة العمالة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع، ولا سيما الفئات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والشباب، وتحسين الدخل الفعلي للفرد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

46 - ***يؤكد*** ضرورة تعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان الأفريقية، ويدعو في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية بالقدر الكافي، بوسائل من بينها التدريب وتبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، الأمر الذي يستلزم تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها القدرات في مجالات اتساق السياسات والتنسيق والتنفيذ، وكذلك التخطيط والإدارة والمراقبة؛

47 - ***يؤكد أيضا*** أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين نوعية التعليم وتوافره، بما في ذلك الجهود المبذولة لإعمال حق الفتيات في التعليم، ولا سيما في البلدان الأفريقية، بطرق منها تشييد البنى التحتية المرتبطة بالتعليم وتعزيزها وزيادة الاستثمار في التعليم، ويحيط علما بالمبادرات القارية من قبيل مركز الاتحاد الأفريقي الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا الذي نفذ أنشطة تتماشى مع خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2020، وأطلق رسميا في 11 أيلول/سبتمبر 2020 حملة "أفريقيا تُعلّمها"، التي هي بمثابة نداء للاحتشاد من أجل إعادة الفتيات إلى المدارس؛

48 - ***يحث*** البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين على تلبية احتياجات الشباب وتمكينهم، ولا سيما بالتصدي لارتفاع مستويات البطالة في أوساطهم بوضع البرامج الجيدة للتعليم والتدريب لاكتساب المهارات وتنظيم المشاريع التي تتصدى للأمية وتعزِّز قدرات الشباب والمهارات اللازمة لهم لنيل الوظائف وتيسِّر الانتقال من طور الدراسة إلى طور العمل، وتوسِّع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، ويحيط علما في هذا الصدد بالإعلان عن مبادرة الاتحاد الأفريقي لتوفير الفرص لمليون شاب وشابة بحلول عام 2021 الصادر في منتدى الشباب الأفريقي الذي انعقد بأديس أبابا في الفترة من 24 إلى 27 نيسان/أبريل 2019 حول موضوع "أفريقيا تتحد من أجل شبابها: سد الفجوة والوصول إلى الشباب الأفريقي"، وهي مبادرة تبتغي القيام باستثمارات مباشرة في ملايين الشباب الأفارقة في أربعة مجالات رئيسية هي العمالة ومباشرة الأعمال الحرة، والتعليم، والمشاركة، بتسخير الشراكات والفرص المتاحة في القطاع الخاص، وقد تعهّد 25 من الشركاء في إطار هذه المبادرة بتوفير الفرص منذ الإعلان عنها؛

49 - ***يؤكد من جديد*** التزام الجمعية العامة بسد الفجوات الرقمية والمعرفية، ويقر بأن النهج الذي تتبعه يجب أن يكون متعدد الأبعاد وذا فهم متطوّر لمعنى الوصول، مع التشديد على نوعية هذا الوصول، ويسلّم بأن السرعة والاستقرار ويسر التكاليف واللغة والمحتوى المحلي وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة هي الآن من أساسيات جودة ذلك الوصول، وبأن الربط بشبكات النطاق العريض العالية السرعة هو من العوامل الرئيسية المساعدة بالفعل على تحقيق التنمية المستدامة؛

50 - ***يسلّم*** بأن تحسين سبل التحاق جميع البنات والبنين بالمدارس، ولا سيما أشدهم فقراً وأكثرهم ضعفاً وتهميشاً، وتمكينهم من الحصول على تعليم جيد والنهوض بنوعية التعليم في مراحل ما بعد التعليم الابتدائي، هي خطوات يمكن أن تحدث تأثيراً إيجابياً من حيث تمكينهم ومشاركتهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يفضي من ثم إلى مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن يسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

51 - ***يسلّم أيضا*** بأن سكان أفريقيا من الشباب يتيحون فرصاً كبيرة لتنمية القارة، ويؤكد في هذا الصدد أهمية أن تهيئ البلدان الأفريقية البيئة المناسبة في مجال السياسة العامة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق عائد ديمغرافي، مع الأخذ بنهج شامل يقوم على تحقيق النتائج في التخطيط للتنمية وتنفيذ برامجها وفقاً للأولويات والتشريعات الوطنية؛

52 - ***يشجع*** الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية والجهات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تزويد الشباب بالتدريب المناسب على اكتساب المهارات وتوفير خدمات ذات جودة عالية في مجال الرعاية الصحية وإيجاد أسواق عمل دينامية قادرة على توفير فرص العمل للعدد المتزايد من السكان؛

53 - ***يقر*** بضرورة أن تواصل الحكومات والمجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية المستدامة من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي تم إرساؤها في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية؛

54 - ***ينوه*** بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعم تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

55 - ***يشجع*** البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين على جعل الإنسان محور العمل الذي تضطلع به الحكومات من أجل التنمية وضمان توافر استثمارات أساسية للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وإيلاء اعتبار خاص لكفالة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، ويقر في الوقت ذاته بأن توفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يهيئ أساساً يعتمد عليه في التصدي للفقر والضعف، ويحيط علماً في هذا الصدد بالتوصية المتعلقة بالحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202) التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته 101 المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2012، والتي يمكن أن تكون مبدأ توجيهياً للاستثمار الاجتماعي؛

56 - ***يلاحظ*** التعاون المتزايد بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل التشجيع على زيادة اتساق العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة، استناداً إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛

57 - ***يؤكد*** أهمية أن تواصل المجموعة المعنية بالدعوة والاتصال حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة، ويحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم مزيد من الأدلة على أوجه التآزر بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا وتنفيذها؛

58 - ***يطلب*** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل مناقشة البرامج الإقليمية التي تعزز التنمية الاجتماعية في إطار برنامج عملها السنوي، وذلك من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن برامج عمل اللجنة الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، حسب الاقتضاء؛

59 - ***يقرر*** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة والتوعية بها وإيلاء الاعتبار الواجب لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في دورتها الحادية والستّين؛

60 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي ظل مراعاة قرار الجمعية العامة 322/75 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2021، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، تقريراً عملي المنحى يشمل توصيات بشأن سبل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة وخطة عام 2063 وصلاتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع مراعاة العمليات الحالية المتصلة بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا، وذلك لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الحادية والستّين.

## مشروع القرار الثاني

## التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

*إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،*

***إذ يشير*** إلى مقرره 8/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021 الذي قرر بموجبه أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة لجنة التنمية الاجتماعية لعام 2022 هو "التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

***وإذ يشير أيضا*** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة،

***وإذ يؤكد من جديد*** أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[1] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[2] تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، وإذ يشجع على مواصلة الحوار العالمي بشأن مسائل التنمية الاجتماعية،

***وإذ يرحب*** بالتقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل من خلال العمل المتضافر على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وإذ يعرب عن قلقه العميق من بطء التقدم المحرز وتفاوته ومن استمرار وجود فجوات كبرى بعد مرور أكثر من 20 عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإذ يرحب كذلك بعقد الاجتماع المشترك غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020،

***وإذ يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت فيه التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030 بغية عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى مَن هم أشدّ تخلفًا عن الركب، وإدراكها أنّ القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،

---

(1) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(2) قرار الجمعية العامة دإ-2/24، المرفق.

***وإذ يشير أيضا*** إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

***وإذ يشير كذلك*** إلى قرارات الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و 274/74 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19 و 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020 والمعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" و 307/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020 والمعنون "توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19"،

***وإذ يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 4/74 المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 المعنون "الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة"،

***وإذ يشير أيضا*** إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021، الذي عقد تحت رعاية المجلس، حول موضوع "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"،

***وإذ يشير كذلك*** إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3] الذي يعترف، في جملة أمور، بحق كل فرد في مستوى معيشي لائق له ولأسرته، وبالحق في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعليم، وإذ يلاحظ صلة هذه الأحكام بصياغة السياسات الاجتماعية، بما في ذلك سياسات وتدابير الحماية الاجتماعية ذات المنحى الأسري،

***وإذ يلاحظ*** العمل الهام الذي اضطلعت به اللجنة الإحصائية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذي أدى إلى صياغة مؤشرات عالمية، منها ما يتعلق بالحماية الاجتماعية،

***وإذ يسلّم*** بالأهمية الخاصة لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل[4] بالنسبة لانتقال عادل اجتماعيا نحو التنمية المستدامة، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/73 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2019، الذي قررت الجمعية بموجبه إعلان عام 2021 سنة دولية للقضاء على عمل الأطفال،

***وإذ يؤكد من جديد أهمية*** دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وكذلك خطته العشرية الأولى لتنفيذها، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[5]، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

---

(3) انظر قرار الجمعية العامة 2200 (د-21)، المرفق.

(4) A/73/918، المرفق.

(5) A/57/304، المرفق.

***وإذ يشير*** إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان[6]، التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراره 11/21[7]، باعتبارها أداة مفيدة يمكن أن تستعين بها الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، في صياغة سياسات الحد من الفقر والقضاء عليه وتنفيذها، وإذ يشجع الدول على تنفيذ المبادئ التوجيهية،

***وإذ يسلّم*** بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل أحد أكبر التحديات العالمية في تاريخ الأمم المتحدة، وإذ يلاحظ مع القلق البالغ أثرها من حيث الصحة البدنية والعقلية والأرواح المفقودة والرفاه، فضلا عن أثرها السلبي على الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي، والتمتع بحقوق الإنسان، وفي جميع الميادين الاجتماعية، بما في ذلك على سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، واستفحال الفقر والجوع، وتعطيل الاقتصادات، والتجارة، والمجتمعات والبيئات، وتفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلدان وفيما بينها، مما يؤدي إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس ويعوق التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجميع أهدافها وغاياتها، وإذ يسلّم أيضا بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية تقوم على الوحدة والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف،

***وإذ يؤكد*** أن الرؤى والمبادئ المعتمدة والالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لا تزال صالحة في هذه اللحظة الحرجة من عقد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولها أهمية محورية في التصدي للتحديات العالمية الناشئة، وإذ يشير إلى أن السياسات الاجتماعية لها دور رئيسي في معالجة الآثار المباشرة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية وفي تصميم استراتيجيات الانتعاش،

***وإذ يؤكد من جديد*** الالتزام بالقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك من خلال القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، وبضرورة أن يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية، عن طريق وسائل منها نظم الحماية الاجتماعية، وبالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على سبيل الأولوية ووضع حد لجميع أشكال سوء التغذية،

***وإذ يقر*** بأن جائحة كوفيد-19 أدت، في وقت لا يتبقى سوى أقل من 10 سنوات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى إبطاء إحراز التقدم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بما في ذلك الهدف 1، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والهدف 2، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف 10، الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وإذ يسلّم بأن الضعفاء أو الذين يعيشون في أوضاع هشة هم أكثر الفئات تضررا من الجائحة،

***وإذ يشير بقلق بالغ*** إلى أن جائحة كوفيد-19 زادت من عدد أولئك الذين يعيشون في فقر وأدت أيضا إلى زيادة إفقار من يعيشون بالفعل في فقر، وإذ يلاحظ أيضا بقلق بالغ أن الضعفاء أو الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما النساء والأطفال، بمن فيهم الفتيات والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، يعانون من تداعيات جائحة كوفيد-19 ولا يزالون يواجهونها،

---

(6) A/HRC/21/39.

(7) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم 53 ألف* (A/67/53/Add.1)، الفصل الثاني.

***وإذ يعرب عن بالغ القلق*** لأن النساء، رغم أنهن يساهمن بأكثر من 50 في المائة من إنتاج الأغذية على صعيد العالم، يمثلن 70 في المائة من الجياع في العالم، ولأن النساء والفتيات يتعرضن أكثر من غيرهن للجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر، وهو ما يعزى جزئيا إلى انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز، ولأن احتمالات وفاة الفتيات في العديد من البلدان من جراء سوء التغذية والإصابة بأمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها هي ضعف احتمالات وفاة الفتيان، ولأن التقديرات تشير إلى أن نسبة النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية تناهز ضعف نسبة الرجال،

***وإذ يسلّم*** بالدور والمساهمة الحاسمي الأهمية للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الملكيات الصغيرة والمزارعات الصغيرات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ولمعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف،

***وإذ يقر*** بالتقدم الكبير الذي أحرز في عدة أنحاء من العالم في مجال مكافحة الفقر بجميع صوره وأبعاده، وإذ يساوره بالغ القلق مع ذلك لأن الفقر لا يزال منتشرا ويتفاقم بفعل آثار جائحة كوفيد-19 في جميع بلدان العالم، بصرف النظر عن حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأنه شديد الحدة في البلدان النامية، ونطاقه يتسع ومظاهره تتبدّى في أشكال شتى تشمل الاستبعاد الاجتماعي، والجوع، والتمييز، وتأنيث الفقر، وقلة المنعة أمام الاتجار بالبشر والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وعمل الأطفال، والمرض، والافتقار إلى السكن اللائق وإلى فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وغياب الارتقاء الاجتماعي، والأمية،

***وإذ يعرب عن بالغ القلق*** لأن التقدم المحرز في الحد من الفقر لا يزال متفاوتا، حيث لا يزال 1,3 بليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ولأن هذا العدد لا يزال مرتفعا بشكل كبير وغير مقبول، في حين أن مستويات التفاوت في الدخل والثروة والفرص لا تزال مرتفعة أو آخذة في الازدياد في عدد من البلدان، وأبعاد الفقر والحرمان غير المتّصلة بالدخل، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم الجيد أو الخدمات الصحية الأساسية، والفقر النسبي لا تزال تشكل مصادر قلق رئيسية، وإذ يشدد على أهمية الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة، وللنمو الاقتصادي الشامل والمطرد، والازدهار العميم وفرص العمل الكريم للكافة في المجتمع، مع مراعاة مختلف مستويات القدرات الإنمائية الوطنية،

***وإذ يلاحظ*** أن تعزيز رفاه الناس جميعا على مدى دورة حياتهم ينبغي أن يكون في صميم أي جهود ترمي إلى الحد من الفقر والجوع، وأنه عنصر أساسي من عناصر التعافي بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية، وإذ يسلم بأن بناء نظم غذائية تتسم بالكفاءة والشمول والقدرة على الصمود والاستدامة أمر بالغ الأهمية لضمان الأمن الغذائي وكفالة سبل حصول الجميع على الغذاء المأمون والمغذي والكافي، مع التصدي للتحديات المترابطة الأخرى مثل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وزيادة القدرة على صمود سبل العيش من خلال زيادة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب،

***وإذ يحيط علما*** بما بذله رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين من جهود لإطلاق التحالف من أجل القضاء على الفقر، وهي مبادرة هادفة أتت في وقتها وما زالت تشكل منتدى لتبادل الأفكار والسياسات وأفضل الممارسات بشأن القضاء على الفقر، وإذ يشدد على أهمية التصدي للفقر، بما في ذلك

المسائل المتصلة بالفقر في المناطق الريفية، بالنظر إلى أن فقراء الأرياف قد يكونون أقل استعدادا لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 والتعافي منها وأقل استفادة من مستوى كاف من الخدمات المتصلة بالصرف الصحي والغذاء والتغذية والرعاية الصحية والتعليم والإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحماية الاجتماعية والخدمات المالية والبنية التحتية العامة،

***وإذ يقر*** بأن الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من الفقر والجوع ينبغي أن يشمل التصدي لاحتياجاتهم الإنسانية الأساسية وتلبيتها، بما في ذلك الغذاء المأمون والمتنوع والمغذي والكافي، والصحة، ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والسكن، وسبل الحصول على التعليم الجيد، وفرص التعلم مدى الحياة، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق، من خلال استراتيجيات إنمائية متكاملة،

***وإذ يؤكد من جديد*** أنه لما كان انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يعوق التمتع بجميع حقوق الإنسان على نحو كامل وفعلي وقد يشكل في بعض الحالات خطراً يهدد الحق في الحياة، فلا بد أن يظل التخفيف من حدته فورا والقضاء عليه في نهاية المطاف في صدارة أولويات المجتمع الدولي،

***وإذ يسلّم*** بأهمية فهم طبيعة التنمية والفقر المتعددة الأبعاد بشكل أفضل، وإذ يشدد في الوقت ذاته على الحاجة إلى استخدام أدوات تحليلية متعددة الأبعاد، بما في ذلك مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد وتحليل المخاطر من أجل الوقوف على الترابط القائم بحكم الطبيعة بين أشكال الحرمان وأوجه الضعف وفهم ديناميات الفقر وصياغة السياسات، وإذ يسلم بأن مؤشرات الفقر الوطنية المناسبة المتعددة الأبعاد تتيح للبلدان أن تستهدف تدابير القضاء على الفقر وتنسقها وترصدها على نحو أفضل،

***وإذ يلاحظ*** أن سياسات القضاء على الفقر الفعالة تتطلب إقامة شراكات بين الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني، وإذ يسلم بأن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تسهم في تحديد احتياجات الضعفاء أو الذين يعيشون في أوضاع هشة وتلبيتها، وأن تسترعي الانتباه إلى من يتركون خلف الركب، وأن تيسر تحديد تلك الفئات والتعامل والتواصل معها،

***وإذ يسلّم*** بالإسهام الهام لجهود ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إيجاد فرص العمل، وحفز النمو والابتكار في المجال الاقتصادي على نحو يشمل الجميع، وتحسين الظروف الاجتماعية، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق خطة عام 2030، وإذ يؤكد أن الدور الذي تؤديه ريادة الأعمال، بما في ذلك ريادة المشاريع الاجتماعية والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في مرحلة التعافي من كوفيد-19 وما بعدها،

***وإذ يسلّم أيضا*** بأن الرياضة تشكل عاملا مساعدا لتحقيق التنمية الاجتماعية ويمكن أن تستخدم كوسيلة للحصول على التعليم الجيد وفرص العمل اللائق، وتعزيز أنماط الحياة الصحية والرفاه، وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي، ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي والقوالب النمطية، وتهيئة فرص اقتصادية للجميع، مما يمكن أن يسهم في انتشال الناس من براثن الفقر،

***وإذ يقر*** بضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول كأحد مصادر تمويل التنمية بهدف الحد من الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة،

***وإذ يؤكد من جديد*** حق كل فرد في الحصـــول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصـــول على غذاء كاف والحق الأســـاســـي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ يشـدد على ضـرورة بذل جهود خاصـة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون في أوضاع هشة،

***وإذ يحيط علما مع التقدير*** بالمنشـــور المعنون *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021: تحويل المنظومات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسـين التغذية وتوفير أنظمة غذائية صـحية ميسـورة الكلفة للجميع*، الذي أصـدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصـحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

***وإذ يشدد*** على الحاجة إلى تهيئة نظم غذائية مستدامة، وإذ يسلّم بأن التكنولوجيا الزراعية والرقمنة يمكن أن تسهما في الأمن الغذائي والتغذية وتساعدا على بناء القدرة على الصمود،

***وإذ لا يزال يساوره بالغ القلق*** لأن أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصـندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصـحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تفيد بأن عدد الأشـخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في العالم ارتفع إلى 811 مليون شـخص في عام 2020، أي بما يزيد على عام 2019 بـــ 161 مليون شـخص، وبأن التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تزداد تعقيدا، إذ يمكن أن تتواجد في آن معا في البلد نفسـه أو في الأسـرة المعيشـية نفسـها أشـكال متعددة من ســوء التغذية، ومنها توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة،

***وإذ يساوره بالغ القلق*** إزاء تأثير جائحة كوفيد-19 غير المتناســب على الأطفال، ولا ســيما الفتيات، بما في ذلك فيما يتصـل بحصـولهم على خدمات الرعاية الصـحية الأساسـية والتعليم، وإذ يسلّم بأن إغلاق المدارس كان له أشـــد الوقع على أكثر الأطفال فقرا وضـــعفا وأســـرهم، وبأن العديد من الأطفال قد لا يســتأنفون أبدا تعليمهم بســبب إكراههم على الزواج أو العمل، وبأن الاضــطرابات في النظم الغذائية والصـحية قد أسـهمت في تراجع التقدم المحرز في مجال صـحة الأم والطفل وفي زيادة جميع أشـكال سـوء التغذية، وفي التحاق 142 مليون طفل إضـافي في عام 2020 بصـفوف الأطفال الذين يعيشـون في أسـر معيشية ضعيفة الدخل،

***وإذ يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي أعلنت فيه الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، مما يبرز دور الزراعة الأسرية في المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

***وإذ يحيط علما مع التقدير*** بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/ســبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع الســابق لمؤتمر القمة الذي عقد في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021 في روما، وإذ يلاحظ أيضـــا موجز الرئيس وبيان العمل بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، اللذين أصدرهما الأمين العام،

***وإذ يحيط علما*** بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقّعته أكثر من 100 من البلدان والشـركات ومنظمات المجتمع المدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار 20 مليون

طفل بحلول عام 2020، وبالالتزامات المالية المعلنة دعما لهذا الهدف، وكذلك بمؤتمر القمة الثالث المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي عقد في ميلانو، إيطاليا، في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2017، وبمؤتمر القمة المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي عقد في طوكيو في عام 2021،

***وإذ يشـــير*** إلى الحوار الإقليمي الأفريقي الذي عقد في المغرب في 13 تموز/يوليه 2021، قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، بهدف التعجيل بتعزيز المنظومات الغذائية بالاستناد إلى خصوصية إقليمية تستمد جوهرها من النظم الزراعية ونظم الأغذية الأفريقية، والنظام الغذائي الأفريقي، وظروف عيش السكان الأفارقة، وطموحات المجتمعات الأفريقية،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير الأمين العام[8]؛

2 - ***يدرك*** الحاجة الملحة إلى الإسراع بخطى العمل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها[9]، ويشدد على أن المجتمع الدولي، من خلال ما اعتمدته الجمعية العامة من الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، قد عزز في جملة أمور الأهمية الملحة للقضـاء على الفقر بجميع صـوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحماية البيئة، وتحقيق النمو الاقتصـادي المطرد والشـامل والمسـتدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة عمل أديس أبابا الصـادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[10]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[11]، والخطة الحضرية الجديدة[12]؛

3 - ***يؤكد من جديد*** الالتزام بتنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 للجميع عن طريق ضـمان عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصـول أولا إلى من هم أشـد تخلفا عن الركب، والاعتراف بحقوق الإنسان وبأن كرامة الإنسان أمر أساسي؛

4 - ***يهيب*** بالدول الأعضـاء أن تكفل تعزيز جميع حقوق الإنسـان وحمايتها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

5 - ***يؤكد من جديد*** أن القضـاء على الفقر بجميع صـوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، لجميع الناس في كل مكان، هو أكبر تحد عالمي وشـرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المسـتدامة، وهو كذلك هدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تشكل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية جزءا لا يتجزأ منها يدعمها ويكملها؛

6 - ***يقر*** بأن التعافي من جائحة كوفيد-19 يتيح فرصة إضافية لوضع أطر سياساتية متكاملة طويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، وبأن هذه الأطر ينبغي أن تهدف في الوقت نفسـه إلى القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، ومكافحة أوجه عدم المساواة، وتعزيز قدرات الناس ورفاههم، وتعزيز

---

(8) E/CN.5/2022/3.

(9) قرار الجمعية العامة 1/70.

(10) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(11) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(12) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

إجراءات إسراع خطى العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وكفالة سبل العيش المستدامة للجميع، ويدرك أيضا أن التحليل المتعدد الأبعاد للفقر والجوع ينبغي أن يسترشد به في استراتيجيات التعافي تلك؛

7 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على الترويج لإمكانية الحصول العادل والميسور التكلفة على الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم الجيد في القطاعين النظامي وغير النظامي، على جميع المستويات، بما يشمل وضع برامج تعزز المساواة والإدماج عن طريق تأكيد كرامة الإنسان الأساسية، وخدمات الرعاية الصحية، باتباع سبل منها إسراع خطى التحول نحو المساواة في الحصول على التغطية الصحية الشاملة، إضافة إلى الحصول على السكن والغذاء والتغذية بتكلفة ميسورة، والاستفادة من العمالة والعمل اللائق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنى التحتية، من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

8 - ***يشجع*** الحكومات على مواصلة بذل جهودها لوضع استراتيجيات وبرامج ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لمعالجة الأولويات الوطنية المتصلة بالسياسات الأسرية المنحى وتكثيف الجهود التي تبذلها، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، لتنفيذ تلك الأهداف، ولا سيما في مجالات مكافحة الفقر والجوع، للحيلولة دون توارث الفقر بين الأجيال ودون تأنيث الفقر وكفالة رفاه الجميع بكل أعمارهم في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

9 - ***يؤكد*** أهمية وضع سياسات لتوسيع فرص العمل والإنتاجية في كل من القطاعين الريفي والحضري عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي وإنعاشه، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التكنولوجيات التي تولد العمالة المنتجة، وتشجيع العمل الحر، وريادة الأعمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

10 - ***يدعو*** الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد سياسات سوق العمل التي تعزز المؤسسات وتوفر الحماية الكافية في مجال العمل لجميع العمال، بسبل منها الحوار الاجتماعي، ولا سيما لأكثرهم معاناة من الحرمان، بوسائل منها سياسات الحد الأدنى للأجور، مع مراعاة الدور الذي تضطلع به منظمات العمال وأرباب العمل، حسب الاقتضاء، في إطار السياسات الرامية إلى تعزيز نمو الدخل للغالبية العظمى من العمال، في ظل مراعاة الظروف المحددة لكل بلد؛

11 - ***يؤكد*** ضرورة التصدي للتحديات التي يواجهها من يعملون في القطاع غير النظامي أو في الوظائف الهشة بالاستثمار في إيجاد المزيد من فرص العمل اللائق، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على فرص العمل اللائق في القطاع النظامي؛

12 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات تكفل تمكين المرأة اقتصاديا من خلال دعم مشاركة النساء الكاملة والمنتجة في سوق العمل، بمن فيهن النساء ذوات الإعاقة والنساء اللائي يعشن في فقر وربات الأسر المعيشية، وعلى تحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتقاسم المسؤوليات بالتساوي بين الوالدين، والوصول إلى مرافق رعاية الأطفال، والتوازن بين العمل والأسرة، بما في ذلك، في جملة أمور، عند رعاية الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مشاركتها المجدية في الاقتصاد وفي عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

13 - ***يبرز*** أهمية وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لدعم ريادة الأعمال، لا سيما لأجل النساء والشباب، ويشدد على أن دور ريادة الأعمال، بما في ذلك ريادة المشاريع الاجتماعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هو أكثر أهمية من أي وقت مضى في مرحلة التعافي من كوفيد-19 وما بعدها؛

14 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على احترام الحق في العمل وتعزيزه وإعماله وعلى منع أعمال العنف والاعتداء والتحرش الجنسي والقضاء عليها، مع التسليم في الوقت نفسه بأن أعمال العنف والتحرش لا يجوز قبولها وأنها تشكل تهديدا لتكافؤ الفرص وتتنافى مع العمل اللائق، ويمكن أن تحول دون وصول المرأة إلى سوق العمل ودون الاستمرار في سوق العمل والارتقاء فيه؛

15 - ***يقر*** بأن تفاقم الفقر خلال جائحة كوفيد-19 قد أدى إلى زيادة في عمل الأطفال، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر عمل الأطفال بجميع أشكاله وضمان القضاء عليه، بحلول عام 2025 على أبعد تقدير؛

16 - ***يسلّم*** بأن توفير نُظم الحماية الاجتماعية للجميع وفق ما يلائم الظروف الوطنية يعالج أسباب الفقر واللامساواة المتعددة والمتشابكة والمعقدة في كثير من الأحيان عن طريق تخفيف عبء نفقات معينة خلال فترات البطالة، والمساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير العمل اللائق، وتيسير الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة؛

17 - ***يسلّم أيضا*** بأن نظم الحماية الاجتماعية الملائمة للظروف الوطنية تساهم مساهمة حاسمة في إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع، ولا سيما للأشخاص الواقعين في براثن الفقر والجوع، وأن تشجيع حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية وتوفير حدود دنيا من الحماية الاجتماعية الملائمة للظروف الوطنية يمكن أن يسهما في الحد من أوجه عدم المساواة والفقر وفي التصدي للاستبعاد الاجتماعي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، ويحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)؛

18 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على أن تكفل، لدى وضع برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها لأغراض التنمية الاجتماعية، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل هذه العملية؛

19 - ***يسلّم*** بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأسر في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي، ويبرز أهمية الاستثمار في السياسات والبرامج الشاملة للجميع المتسمة بالتجاوب وذات المنحى الأسري في مجالات مثل التعليم، والتدريب، والعمل اللائق، والتوازن بين العمل والأسرة، وخدمات الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والعلاقات والتضامن بين الأجيال، والتحويلات النقدية الموجهة للأسر الضعيفة، وذلك من أجل الحد من عدم المساواة، وتعزيز رفاه جميع الأشخاص من جميع الأعمار، فضلا عن الإسهام في تحقيق نتائج أفضل لصالح الأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة الضعفاء الذين يعيشون في أوضاع هشة والمساعدة في كسر دائرة الفقر المتوارث بين الأجيال؛

20 - ***يقر*** بالدور الحيوي الذي تؤديه نظم الحماية الاجتماعية المستدامة في التصدي لجائحة كوفيد-19، ويشجع الدول الأعضاء على كفالة أن يفسح التعافي من جائحة كوفيد-19 للبلدان المعنية المجال على مستوى السياسات للتصدي للثغرات الكبيرة التي تعاني منها على صعيد تغطية الحماية الاجتماعية من خلال إحراز التقدم نحو إقامة نظم للحماية الاجتماعية تكون معممة وكافية وشاملة ومستدامة، وتكون شاملة، وفقا لتشريعاتها الوطنية، للدخل الأساسي واستحقاقات الأطفال واستحقاقات الأمومة واستحقاقات المرض واستحقاقات العجز واستحقاقات البطالة ومعاشات الشيخوخة، وأن تحدد نظم

الحماية الاجتماعية تلك مكامن الثغرات في التغطية وتسدها، ولا سيما فيما يخص أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم العمال في القطاع غير النظامي والمهاجرون ومقدمو الرعاية غير المأجورين؛

21 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على توفير نظم الحماية الاجتماعية الشاملة المراعية للعمر والإعاقة ونوع الجنس وذات المنحى الأسرى، التي هي بالغة الأهمية لضمان الحد من الفقر، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التحويلات النقدية الموجهة لمن يعيشون من الأشخاص والأسر في أوضاع هشة، مثل الأسر التي يعيلها أحد الوالدين، ولا سيما الأسر التي تعيلها نساء، والتي هي فعالة للغاية في الحد من الفقر عندما تصحبها تدابير أخرى، مثل توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم العالي الجودة وخدمات الرعاية الصحية؛

22 - ***يشدد*** على ضرورة تنسيق أفضل لسياسات وتدابير الحماية الاجتماعية مع برامج الحد من الفقر والسياسات الاجتماعية الأخرى لتجنب استبعاد الأشخاص العاملين في القطاع غير النظامي أو في وظائف غير ثابتة، ويسلّم بالحاجة إلى تشجيع عمليات الانتقال نحو الاقتصاد النظامي، وتوسيع برامج المساعدة الاجتماعية القائمة والارتقاء بها بزيادة مستوى الاستحقاقات والتغطية المقدمة إلى العمال غير النظاميين، بما في ذلك العمال الموسميون والعرضيون في المناطق الريفية؛

23 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على وضع خطط طويلة الأجل لانتعاش التنمية الاجتماعية تكون واعية بالمخاطر وشاملة للجميع وموجهة نحو الوقاية تؤدي إلى تحسين قدرات الناس ورفاههم، من خلال الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك البنية التحتية المدرسية الأساسية، وخدمات الرعاية الصحية، ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، والسكن الميسور التكلفة، وضمان فرص العمل اللائق، والتغطية الكافية بالحماية الاجتماعية، وتوفير التكنولوجيا الرقمية والربط بالإنترنت على نحو موثوق وميسور التكلفة؛

24 - ***يلاحظ بقلق بالغ*** التفاوت في معدلات التلقيح، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وخاصة منها البلدان الأفريقية، ويلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة كوفيد-19 على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، ويؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، ويسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب؛

25 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تيسير تمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم الذين يعيشون في فقر، ومشاركتهم المجدية لأجل وضع وتنفيذ ورصد خطط التعافي من كوفيد-19؛

26 - ***يحث*** الدول الأعضاء على معالجة الأسباب المتعددة للفقر والجوع وعدم المساواة عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق؛ وزيادة القدرة على الصمود؛ وتحسين الاتساق بين الحماية الاجتماعية

والأمن الغذائي وسياسات التغذية؛ وتوفير التحويلات النقدية الموجهة؛ وتعزيز وتعميم الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وبالأمور المالية؛ وضمان تكافؤ الفرص والحصول على أنظمة غذائية صحية على أساس نظم غذائية مستدامة، والتعليم الجيد والتعلم مدى الحياة؛ ومكافحة جميع أشكال التمييز؛ وتمكين جميع الناس وتيسير الإدماج الاجتماعي لمن يواجهون أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز ومشاركتهم؛ وإعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم والتغذية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة لكسر دائرة الفقر المتوارث بين الأجيال؛

27 - ***يؤكد*** أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام؛

28 - ***يلاحظ*** ضرورة مواصلة دراسة مفاهيم شتى، من قبيل مفهوم "السيادة الغذائية"، وعلاقة هذه المفاهيم بالأمن الغذائي والحق في الغذاء، مع مراعاة ضرورة تجنب أي تأثير سلبي في تمتع جميع الناس بالحق في الغذاء في جميع الأوقات؛

29 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز النظم الغذائية، بسبل منها اتباع نهج شامل إزاء النظم الغذائية، بحيث تصبح أكثر كفاءة وشمولا وقدرة على الصمود واستدامة، وذلك بتوفير أنظمة غذائية صحية للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الابتكار الرقمي، بغية زيادة الإنتاجية الزراعية والقدرة على الصمود والاستدامة والحد من مخاطر الكوارث؛ وتعزيز اتساق وتنسيق السياسات بين الوكالات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن الحماية الاجتماعية والزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛

30 - ***يؤكد من جديد*** أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، ولا يزال يساوره بالغ القلق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، معرضة للآثار الضارة لتغير المناخ وتعاني بالفعل من تفاقم في هذه الآثار، بما في ذلك الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، والتصحر، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، وتحمض المحيطات، وانحسار الكتل الجليدية الجبلية، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي وتوافر المياه وسبل العيش، ويسلم بالمخاطر الجسيمة لتغير المناخ على الصحة، ويؤكد ضرورة التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، ويشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، بسبل منها بذل الجهود للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، من أجل بناء القدرة على الصمود الكفيلة بالإسهام في القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده وإنهاء الجوع؛

31 - ***يسلّم*** بالجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل، وبرامج التحويلات النقدية والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، ويؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

32 - ***يشدد*** على أهمية تمكين الناس وتهيئة بيئة مواتية للأخذ باختيارات مستنيرة بشأن المنتجات الغذائية من أجل اتباع ممارسات غذائية صحية من خلال تحسين المعلومات والتثقيف في مجالي الصحة والتغذية؛

33 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على معالجة آثار كوفيد-19 عن طريق التصدي للتحديات البنيوية الطويلة الأجل التي يواجهها سكان الريف، وعلى إنشاء نظم شاملة للحماية الاجتماعية مكيفة وفقا

لاحتياجات سكان الريف، ومعالجة الأبعاد المتعددة لانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، والاستثمار في تنمية الزراعة المستدامة، وتوطيد السياسات المتعددة القطاعات وخطط العمل الوطنية من أجل تعزيز قدرة صغار المنتجين والأسر المزارعة على الصمود والتكيف؛

34 - ***يحث*** الدول الأعضاء على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق ضمان تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية للجميع، ولا سيما من يعيشون في أوضاع هشة، بسبل منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الأمن الغذائي، وخاصة لفائدة النساء والفتيات اللاتي يعانين من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز والعنف، بالنظر إلى أن تمكين النساء والفتيات اللاتي يعشن في ظل أوضاع وظروف متنوعة من شأن يسهم بشكل حاسم في إحراز التقدم على صعيد جميع أهداف وغايات خطة عام 2030؛

35 - ***يهيب*** بالدول الأعضاء أن تتخذ تدابير من أجل الاعتراف بما تتحمله النساء والفتيات من عبء غير متناسب من الأعمال غير المدفوعة الأجر في مجالي الرعاية والعمل المنزلي، ولتقليص هذا العبء وإعادة توزيعه، والحد من تأنيث الفقر الذي يتفاقم من جراء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق تدابير القضاء على الفقر وسياسات العمل والخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني؛

36 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تيسير إلمام المرأة بالتكنولوجيا الرقمية وبالأمور المالية وإشراكها في الخدمات المالية في القطاع النظامي واستفادتها منها على قدم المساواة، بما في ذلك استفادتها في الوقت المناسب وبتكلفة ميسورة من خطط الائتمان والقرض والادخار والتأمين والتحويلات النقدية؛ وإدماج المنظور الجنساني في سياسات ولوائح القطاع المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية، وتشجيع المؤسسات المالية، مثل المصارف التجارية ومصارف التنمية والمصارف الزراعية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر ومشغلي شبكات الهاتف المحمول وشبكات الوكلاء والتعاونيات والمصارف البريدية ومصارف الادخار، على توفير سبل حصول النساء على المنتجات والخدمات والمعلومات المالية، وتشجيع استخدام الأدوات والمنصات المبتكرة، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول؛

37 - ***يهيب*** بالدول الأعضاء أن تحمي الأطفال من الآثار الضارة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 عن طريق التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة، بما في ذلك بالعمل على كفالة استمرارية الخدمات والسياسات التي تركز على الأطفال مع ضمان المساواة في الاستفادة منها وسهولة الوصول إليها، وصون حق الأطفال في التعليم الجيد على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز، ودعم التعليم الشامل والمنصف والمتاح بتنفيذ التدابير المناسبة الكفيلة بمساعدة الأسر لدى عودة الأطفال إلى المدارس، وخاصة الفتيات ومن يعيش من الأطفال في ظروف هشة، متى أمكن القيام بذلك بأمان، وإتاحة الاستفادة من فرص تعويض ما فقد من تعلم، وأن تقوم في أوقات العزل بمساعدة النظم المدرسية والمدرسين والأسر لضمان مصدر موثوق للتغذية اليومية ولاستخدام حلول ميسَّرة وشاملة للتعلم عن بعد بهدف سد الفجوة الرقمية، مع حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال على شبكة الإنترنت وخارجها، ويذكِّر أنه لا يجوز أن يتعرض الأطفال لأي تدخل تعسفي أو غير قانوني يمسهم في حياتهم الخاصة أو في بيئتهم الأسرية؛

38 - ***يهيب*** بجميع الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء، بالمنظمات الدولية ذات الصلة أن تنفذ سياسات وبرامج للحد من الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها، نتيجة لسوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، والقضاء عليها، ويحث في هذا الصدد الدول على تعميم الإرشادات التقنية التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية[13]، وتطبيقها، حسب الاقتضاء، في تصميم وتنفيذ وتقييم ورصد القوانين والسياسات والبرامج والميزانيات وآليات الانتصاف والجبر الرامية إلى القضاء على الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها لدى الأطفال دون سن الخامسة؛

39 - ***يسلّم*** بأن تعبئة الموارد المحلية، التي يؤكدها مبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور وتكملها المساعدة الدولية، حسب الاقتضاء، ستكتسي أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

40 - ***يؤكد من جديد*** خطة عمل أديس أبابا، ويسلِّم بضرورة اتخاذ خطوات لتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار من أجل سد الثغرات في الموارد، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك تعبئة وتخصيص الموارد العامة والخاصة والمحلية والدولية؛

41 - ***يؤكد من جديد أيضا*** أن للتعاون الدولي دورا أساسيا في مساعدة البلدان النامية، ومن بينها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الأعضاء الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، على تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتكنولوجية؛

42 - ***يشجع*** البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة كثيرة بإنجاز الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

43 - ***يرحب*** بما يقدمه التعاون بين بلدان الجنوب من مساهمات في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره مكمّلا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه، ويلتزم بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي؛

44 - ***يؤكد*** أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا في تكملة تمويل الجهود المبذولة من أجل التنمية في البلدان النامية وتسخيره وكفالة استدامته وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بالخطوات المتخذة لتحسين فعالية المعونة ونوعيتها بناء على المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

---

(13) A/HRC/27/31؛ انظر أيضا قرار مجلس حقوق الإنسان 11/33 (انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* والتصويب (A/71/53/Add.1 و A/71/53/Add.1/Corr.1)، الفصل الثاني).

45 - ***يشجع*** المجتمع الدولي على تكثيف التعاون الإنمائي، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، لدعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بناء على طلبها، في بناء قدراتها الوطنية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاجتماعية، وكذلك لدعم شبكات البحوث التي يمتد نطاقها عبر الحدود والمؤسسات والتخصصات؛

46 - ***يهيب*** بالمجتمع الدولي أن يعزز التعاون المتعدد الأطراف، بتعبئة الموارد من أجل تحقيق التعافي الشامل للجميع واستخدام حقوق السحب الخاصة ومخصصاتها الموجهة طوعا لأشد البلدان احتياجا، ويسلم بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، كل وفقا لولايته، ويشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية المبذولة في سبيل النمو المطرد الشامل للجميع، والتنمية المستدامة، وقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية؛

47 - ***يدعو*** كافة الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، إلى مواصلة تشجيع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة بشأن البرامج والسياسات والتدابير التي تحد بنجاح من أوجه عدم المساواة بجميع أبعاده؛

48 - ***يدعو*** منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في سعيها إلى التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع، وتيسير التعاون الدولي على إنهاء الجوع والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل المستقبل المشترك للأجيال الحاضرة والقادمة.

## باء - مشروعا مقررين معروضان على المجلس لاعتمادهما

2 - توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي المقررين التاليين:

### مشروع المقرر الأول
### الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية

يقرِّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية هو "تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع كوسيلة للتغلّب على أوجه عدم المساواة من أجل تسريع التعافي من جائحة كوفيد-19 والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030".

## مشروع المقرر الثاني

## تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن أعمال دورتها الستين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والستين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن أعمال دورتها الستين[1]؛

(ب) يقرُّ جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والستين للجنة، على النحو المبين أدناه:

### جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والستين للّجنة

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية: تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع كوسيلة للتغلّب على أوجه عدم المساواة من أجل تسريع التعافي من جائحة كوفيد-19 والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

'1' الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً، وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده[2]؛

'2' برنامج العمل العالمي للشباب؛

---

(1) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2022، الملحق رقم 6* (E/2022/26).

(2) قرار الجمعية العامة 3/68.

’3‘ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002؛

’4‘ القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛

**الوثائق**

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

تقرير الأمين العام عن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

تقرير الأمين العام عن عملية الاســـتعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

(ج) المسائل المستجدة: *(تُحدَّد في ما بعد)*.

**الوثائق**

مذكرة من الأمين العام عن المسائل المستجدة

4 - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى:

(أ) الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024؛

(ب) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

**الوثائق**

مذكرة من الأمانة العامة عن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

5 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للّجنة.

6 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والستين.

# الفصل الثاني

## مسائل تنظيمية: الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية

### الإجراء الذي اتخذته اللجنة

3 - في الجلسة الثالثة، المعقودة في 16 شباط/فبراير 2022، اعتمدت اللجنة مشروع مقرر بعنوان "الموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية" (E/CN.5/2022/L.5)، قدمه نائب رئيسة اللجنة (البرتغال)، بناء على مشاورات غير رسمية، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمده بصورة نهائية (انظر الفصل الأول - باء، مشروع المقرر الأول).

# الفصل الثالث

## متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

4 - نظرت اللجنة في البند 3 من جدول الأعمال في جلستيها الثانية والثالثة، المعقودتين في 7 و 16 شباط/فبراير 2022. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2022/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (E/CN.5/2022/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها (A/77/61-E/2022/4)؛

(د) تقرير الأمين العام عن إجراء تقييم أولي لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 (E/CN.5/2022/4)؛

(هـ) مذكرة من الأمانة العامة عن السياسات والتدابير الوطنية التي تنفذها الدول الأعضاء لمكافحة الجوع والفقر في وقت جائحة مرض فيروس كورونا وما بعدها: التحديات أمام سلوك المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً (E/CN.5/2022/5)؛

(و) البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.5/2022/NGO/1-47).

5 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 7 شباط/فبراير، قامت مديرة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعرض الوثائق في إطار البند 3 من جدول الأعمال ككل.

### الإجراء الذي اتخذته اللجنة في إطار البند 3 من جدول الأعمال ككل

#### الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

6 - في الجلسة الثالثة، المعقودة في 16 شباط/فبراير، قدم المراقب عن باكستان[1] (باسم مجموعة الـ 77 والصين) مشروع قرار بعنوان "الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (E/CN.5/2022/L.4). وفي وقت لاحق، انضمت تركيا إلى مقدمي مشروع القرار.

7 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2022/L.4 وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده بصورة نهائية (انظر الفصل الأول - ألف، مشروع القرار الأول).

(1) وفقا للمادة 69 من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

8 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

## ألف - الموضوع ذو الأولوية: التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

9 - نظرت اللجنة في البند الفرعي (أ) من البند 3 من جدول الأعمال في جلستيها الثانية والثالثة، المعقودتين في 7 و 16 شباط/فبراير، وعقدت 12 جلسة افتراضية غير رسمية لإجراء مناقشة عامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال (استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية) وعقد جلسات تحاور بشأن البند 3 من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) و (ب) و (ج) (المسائل المستجدة). ويرد بيان لوقائع تلك الجلسات الافتراضية غير الرسمية في المرفق الثاني لهذا التقرير.

### الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند الفرعي (أ) من البند 3 من جدول الأعمال

10 - في الجلسة الثالثة، المعقودة في 16 شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة مشروع قرار بعنوان "التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (E/CN.5/2022/L.3)، قدمته الرئيسة (الأرجنتين)، بناءً على مشاورات غير رسمية، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمده بصورة نهائية (انظر الفصل الأول - ألف، مشروع القرار الثاني).

11 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا. وأدلى ببيانات أيضا المراقب عن هنغاريا والمراقبتان عن المملكة العربية السعودية واليمن والمراقبان عن السنغال وفرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي).

12 - وأدلى المراقب عن الكرسي الرسولي ببيان أيضا.

## باء - استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية

13 - نظرت اللجنة في البند الفرعي (ب) من البند 3 من جدول الأعمال في جلستها الثانية، المعقودة في 7 شباط/فبراير، وعقدت 12 جلسة افتراضية غير رسمية لإجراء مناقشة عامة بشأن البند الفرعي (أ) من البند 3 من جدول الأعمال (الموضوع ذو الأولوية: التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030) وعقد جلسات تحاور بشأن البنود الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من البند 3 من جدول الأعمال (المسائل المستجدة). ويرد بيان لوقائع تلك الجلسات الافتراضية غير الرسمية في المرفق الثاني لهذا التقرير.

# الفصل الرابع

## المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

14 - نظرت اللجنة في البند 4 من جدول الأعمال في جلستها الثالثة، المعقودة في 16 شباط/فبراير 2022.

15 - وفي الجلسة نفسها، أدلت مديرة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان.

# الفصل الخامس

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للّجنة

16 - نظرت اللجنة في البند 5 من جدول الأعمال في جلستها الثالثة، المعقودة في 16 شباط/فبراير 2022. وكان معروضا عليها جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والستين للجنة (E/CN.5/2022/L.1).

17 - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والستين للجنة (انظر الفصل الأول - باء، مشروع المقرر الثاني).

# الفصل السادس

## اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين

18 - في الجلسة الثالثة، المعقودة في 16 شباط/فبراير 2022، عرضت نائبة رئيسة اللجنة ومقررتها، هيلين م. شيفويلا (زامبيا)، مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.5/2022/L.2.

19 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وكلّفت الأمانة العامة بوضع صيغته النهائية بالتشاور مع المقررة.

# الفصل السابع

# تنظيم الدورة

## ألف - افتتاح الدورة ومدتها

20 - عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الستين في المقر في 17 شباط/فبراير 2021 وفي الفترة من 7 إلى 16 شباط/فبراير 2022. وعقدت اللجنة ثلاث جلسات (الجلسات الأولى إلى الثالثة).

21 - وعملا بتنظيم الأعمال المعتمد في الجلسة الثانية، المعقودة في 7 شباط/فبراير 2022، واعتباراً لأثر الظروف السائدة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ترتيبات العمل لعقد دورتها الستين والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة الانتقالية، عقدت اللجنة 12 جلسة افتراضية غير رسمية لإجراء مناقشة عامة وعقد جلسات تحاور في إطار البند 3 من جدول الأعمال. ويرد بيان لوقائع تلك الجلسات الافتراضية غير الرسمية في المرفق الثاني لهذا التقرير.

22 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 7 شباط/فبراير، أدلت الرئيسة (الأرجنتين) ببيان افتتاحي.

23 - وفي الجلسة نفسها، خاطب اللجنةَ رئيسُ الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائبة الأمين العام، ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

24 - وأدلى ببيانين أيضا ممثلان عن المجتمع المدني والشباب.

## باء - الحضور

25 - حضر الدورة ممثلو وممثلات 36 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضر أيضا مراقبون ومراقبات عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وممثلون وممثلات لمؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون ومراقبات عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. وترد في الوثيقة E/CN.5/2022/INF/1 قائمة المشاركين والمشاركات.

## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

26 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره 210/2002، أن تعقد اللجنة، فور اختتام دورتها العادية، أول جلسة من دورتها العادية التالية لغرض وحيد هو انتخاب الرئيس الجديد وسائر أعضاء المكتب.

27 - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 17 شباط/فبراير 2021، انتخبت اللجنة بالتزكية ماريا ديل كارمن سكيف (الأرجنتين) رئيسة للجنة وستيفانو غيرا (البرتغال) نائبا لرئيسة اللجنة لدورتها الستين. وفي الجلسة نفسها، أرجأت اللجنة إلى تاريخ لاحق انتخابَ أعضاء المكتب من الدول الأفريقية، ودول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أوروبا الشرقية، على أن يُؤذن للمرشحين، عقب ترشيحهم من قبل المجموعات التي ينتمون إليها، بأن يشاركوا مشاركة كاملة في جلسات المكتب التي تُعقد تحضيراً للدورة الستين للجنة.

28 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 7 شباط/فبراير 2022، انتخبت اللجنة بالتزكية هيلين م. شيفويلا (زامبيا) وغوو جياكون (الصين) وإوونا لولا (بولندا) نوابا للرئيسة في الدورة الستين.

29 - وفي الجلسة نفسها، عيّنت اللجنةُ السيدة شيفويلا مقررة لها.

30 - وبذلك، ضم مكتب اللجنة الأعضاء التالية أسماؤهم:

*الرئيسة*:

ماريا ديل كارمن سكيف (الأرجنتين)

*نواب الرئيسة*:

ستيفانو غيرا (البرتغال)

هيلين م. شيفويلا (زامبيا) (مقررة اللجنة)

غوو جياكون (الصين)

إوونا لولا (بولندا)

## دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

31 - في الجلسة الثانية المعقودة في 7 شباط/فبراير، أقرّت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.5/2022/1. وفي ما يلي جدول الأعمال:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

(أ) الموضوع ذو الأولوية: التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

'1' الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً، وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده؛

'2' برنامج العمل العالمي للشباب؛

'3' خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002؛

'4' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛

(ج) المسائل المستجدة: السياسات والتدابير الوطنية التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة الجوع والفقر في وقت جائحة كوفيد-19 وما بعدها. التحديات أمام سلوك المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً.

4 - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى:

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023.

5 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة.

6 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين.

## هاء - الوثائق

32 - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الستين.

# المرفق الأول

## قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الستين

| الرمز | بند جدول الأعمال | العنوان/البيان |
|---|---|---|
| A/77/61-E/2022/4 | 3 (ب) | تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها |
| E/CN.5/2022/1 | 2 | جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال المقترح |
| E/CN.5/2022/2 | 3 | تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا |
| E/CN.5/2022/3 | 3 (أ) | تقرير الأمين العام عن التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 |
| E/CN.5/2022/4 | 3 (ب) | تقرير الأمين العام عن إجراء تقييم أولي لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002 |
| E/CN.5/2022/5 | 3 (ج) | مذكرة من الأمانة العامة عن السياسات والتدابير الوطنية التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة الجوع والفقر في وقت جائحة مرض فيروس كورونا وما بعدها: التحديات أمام سلوك المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً |
| E/CN.5/2022/L.1 | 5 | جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الحادية والستين للّجنة |
| E/CN.5/2022/L.2 | 6 | مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين |
| E/CN.5/2022/L.3 | 3 (أ) | مشروع قرار بشأن التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 |
| E/CN.5/2022/L.4 | 3 | مشروع قرار بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا |
| E/CN.5/2022/L.5 | 2 | مشروع مقرر بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الحادية والستّين للجنة التنمية الاجتماعية |
| E/CN.5/2022/NGO/1–47[أ] | 3 (أ) و 3 (ب) | البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي |

(أ) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/development/desa/dspd/united-nations-commission-for-social-development-csocd-social-policy-and-development-division/csocd60.html.

# المرفق الثاني

## الجلسات الافتراضية غير الرسمية لإجراء مناقشة عامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال وعقد جلسات تحاور بشأن البند 3 وبنوده الفرعية (أ) إلى (ج)

1 - في الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 7 شباط/فبراير 2022، عقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع ذي الأولوية "التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

2 - وفي الجلسة نفسها، ألقى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شو دونيو، كلمةً رئيسية.

3 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت رئيسة اللجنة (الأرجنتين) ببيان وقدّمت المشاركين في حلقة النقاش، وهم: سيدة كولومبيا الأولى، ماريا خوليانا رويس ساندوفال؛ ونائب وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك في الأرجنتين (مسجل مسبقا)، ماتياس ليستاني؛ ومدير البرمجة والتنمية الاجتماعية بوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر، عبد الله هداب؛ ورئيسة لجنة حقوق الطفل، ميكيكو أوتاني؛ والمديرة المشاركة للبحوث المتعلقة بالجوانب المتعددة الأبعاد للفقر في الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ماريان بروكستون. وأدارت حلقة النقاش رئيسةُ اللجنة.

4 - وفي الجلسة نفسها، دارت مناقشة تحاورية، أدلى فيها ببيانات ممثلو البرازيل والبرتغال والمغرب، وكذلك المراقِبان عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإيطاليا. وأدلت المراقِبة عن الاتحاد الأوروبي أيضا بتعليقات وطرحت سؤالا. وشاركت في المناقشة أيضا ممثلتا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين ذاتي المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مؤسسة ريد دوت العالمية والطائفة البهائية الدولية.

5 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة صباح يوم 8 شباط/فبراير، عقدت اللجنة منتدى وزاريا بشأن موضوع "تعزيز تعددية الأطراف من أجل تحقيق الرفاه والكرامة للجميع من خلال التصدي لانعدام الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، بما في ذلك من خلال تعزيز المنظومات الغذائية المستدامة".

6 - وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة (الأرجنتين) ببيان وقدّمت المشاركين في حلقة النقاش، وهم: نائبة الرئيس ووزيرة التنمية والإدماج الاجتماعي في بيرو، دينا بولوارتي؛ ووزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا، هانا ساركينن؛ ووزير العمل والحماية الاجتماعية للسكان في أذربيجان، ساهيل بابييف؛ ووزيرة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في ليبريا، ويلياميتا سيدي - تار؛ ووزيرة العمل والحماية الاجتماعية في منغوليا (مسجل مسبقا)، أريونزايا أيوش؛ ووزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة في قَطر، مريم بنت علي بن ناصر المسند؛ ونائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان (مسجل مسبقا)، كينتارو أويسوغي. وأدارت حلقة النقاش رئيسة اللجنة.

7 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، دارت مناقشة تحاورية، أدلى فيها ببيانات ممثل البرتغال وممثلتا الأرجنتين والبرازيل وممثل الصين، وكذلك المراقِبة عن ملاوي. وأدلت المراقِبة عن الاتحاد الأوروبي أيضا بتعليقات وطرحت سؤالا.

8 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 8 شباط/فبراير، أدلت الرئيسة (الأرجنتين) ببيان، وبدأت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلا فنلندا (باسم بلدان الشمال الأوروبي الأوروبي) (مسجلان مسبقا) وممثلتا المغرب وقطر.

9 - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة أيضاً إلى بيانات أدلى بها المراقِبون عن باكستان (باسم مجموعة الـ 77 والصين) وجامايكا (باسم الجماعة الكاريبية) وبيرو (باسم الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين) وشيلي (باسم مجموعة أصدقاء كبار السن) والمراقِبة عن مصر (مسجل مسبقا) والمراقِبان عن الفلبين (مسجل مسبقا) وزمبابوي (مسجل مسبقا) والمراقِبتان عن مالي (باسم مجموعة الدول الأفريقية) ومنغوليا (مسجل مسبقا).

10 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة صباح يوم 9 شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن المسائل المستجدة بعنوان "السياسات والتدابير الوطنية التي تنفذها الدول الأعضاء لمكافحة الجوع والفقر في وقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما بعدها: التحديات أمام سلوك المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً".

11 - وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة (الأرجنتين) ببيان وقدّمت المشاركين في حلقة النقاش، وهم: رئيسة المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية في الأرجنتين، ماريسول ميركيل؛ والسفير ونائب مدير المكتب الاتحادي للتأمين الاجتماعي في سويسرا، ستيفان كويني؛ ونائبة رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ميغومي موتو؛ وزميل الأبحاث والمدير المؤسس لمركز الحماية الاجتماعية بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس، ستيفن ديفيرو. وأدار حلقة النقاش عضو لجنة السياسات الإنمائية والأستاذ الفخري لاقتصاديات العمالة والتنمية في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية بجامعة إيراسموس في هولندا، رولف فان دير هوفن.

12 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، دارت مناقشة تحاورية، أدلى فيها ببيانات ممثل البرتغال وممثلة سويسرا وممثلو الجمهورية الدومينيكية وكوبا والصين، وكذلك المراقِبتان عن إيطاليا. وأدلت المراقِبة عن الاتحاد الأوروبي أيضاً بتعليقات.

13 - وفي الجلسة نفسها، شارك في المناقشة أيضا ممثلا المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين ذاتي المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الرابطة الدولية لأخوات المحبة ومؤسسة هايتي لتمويل البحوث المتعلقة بالكوليرا.

14 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 9 شباط/فبراير، عقدت اللجنة جلسة تحاور مع كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة بشأن الموضوع ذي الأولوية.

15 - وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة (الأرجنتين) ببيان وقدّمت المشاركين في حلقة النقاش، وهم: نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ماريو تشيمولي؛ ونائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منير تابت؛ وكبير الاقتصاديين بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ماكسيمو توريرو؛ ونائبة المديرة التنفيذية لدعم السياسات والبرامج والمجتمع المدني والعمل الحكومي الدولي في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أسا ريغنر؛ والممثلة الخاصة والمديرة لمنظمة العمل الدولية، بياتا أندريس. وأدارت حلقةَ النقاش الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ماريا - فرانشيسكا سباتوليسانو.

16 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى المشاركون في حلقة النقاش ببيانات في حلقة النقاش الأولى، بشأن الحالة الراهنة للفقر والجوع، بما في ذلك آثار جائحة كوفيد-19.

17 - وفي الجلسة نفسها، دارت مناقشة تحاورية، أدلى فيها ببيانات ممثل كوبا وممثلة الجمهورية الدومينيكية وممثل البرتغال وممثلة الأرجنتين.

18 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى المشاركون في حلقة النقاش ببيانات بشأن حلقة النقاش الثانية، حول سبل المضي قدما: النهج والخطط والاستراتيجيات من أجل تحقيق تعاف مرن وشامل للجميع من جائحة كوفيد-19 للعودة إلى سلوك المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً.

19 - وفي الجلسة نفسها، دارت مناقشة تحاورية أدلت فيها المراقِبة عن الاتحاد الأوروبي بتعليقات وطرحت سؤالا.

20 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية المعقودة صباح يوم 10 شباط/فبراير، عقدت اللجنة منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الموضوع ذي الأولوية.

21 - وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة (الأرجنتين) ببيان، وألقت وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا، هانا ساركينن، كلمةً رئيسية.

22 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدمت الرئيسة المشاركين في حلقة النقاش، وهم: الأمينة العامة للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، شاران بوروو؛ والأمينة العامة لاتحاد المزارعين الآسيويين من أجل التنمية الريفية المستدامة، إستريلا "إستر" بينونيا؛ ورئيس التحالف التعاوني الدولي، أريل غوارکو؛ ورئيسة مؤسسة ريد دوت العالمية، إلسا ماري ديسيلفا؛ ورائد الأعمال الاجتماعية ومؤسسة منظمة ريد سوليداريا، خوان كار. وأدارت حلقة النقاش المديرة التنفيذية لمعهد كينيا لبحوث وتحليل السياسات العامة، روز نغوغي.

23 - وفي الجلسة نفسها، دارت مناقشة تحاورية، أدلى فيها ببيانات ممثلة الأرجنتين وممثل البرتغال وممثلة الصين.

24 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، شاركت في المناقشة ممثلة المنظمة غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جماعة راهبات سيدة المحبة للراعي الصالح.

25 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية المعقودة بعد ظهر يوم 10 شباط/فبراير، أجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى

بها ممثل النمسا (مسجل مسبقا) وممثلتا غينيا (مسجل مسبقا) والجمهورية الدومينيكية (مسجل مسبقا) وممثلا البرازيل (مسجل مسبقا) وكولومبيا (مسجل مسبقا).

26 - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة أيضاً إلى بيانات أدلى بها المراقِب عن ساموا (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ) والمراقِبتان عن غيانا (مسجل مسبقا) وليبريا والمراقِب عن جمهورية فنزويلا البوليفارية (مسجل مسبقا) والمراقِبتان عن بنما (مسجل مسبقا) وترينيداد وتوباغو (مسجل مسبقا) والمراقِبون عن ألمانيا (مسجل مسبقا) والمراقِب عن السودان (مسجل مسبقا) والمراقِبتان عن الإمارات العربية المتحدة (مسجل مسبقا) وملاوي والمراقِب عن إسبانيا (مسجل مسبقا).

27 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 11 شباط/فبراير، أدلى نائب الرئيسة (البرتغال) ببيان. وأجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الأرجنتين (مسجل مسبقا) والبرتغال (مسجل مسبقا) واليابان والاتحاد الروسي وإسرائيل وسويسرا (مسجل مسبقا) وممثلة جنوب أفريقيا وممثل بولندا (مسجل مسبقا).

28 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضاً المراقِبة عن المكسيك والمراقِب عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات والمراقِبة عن لكسمبرغ (مباشرة ومسجل مسبقا) والمراقِبان عن فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه) وسلوفينيا والمراقِبات عن فيجي وشيلي وبنغلاديش.

29 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة صباح يوم 14 شباط/فبراير، أدلت نائبة الرئيسة (زامبيا) ببيان. وأجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثل كوبا وممثلتا إكوادور وزامبيا.

30 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقِبة عن لبنان والمراقِبان عن الهند (مسجل مسبقا) وباكستان والمراقِبة عن بوتان والمراقِبون عن فييت نام ونيكاراغوا وأنغولا والمراقِبة عن تايلند (مسجل مسبقا) والمراقِبان عن جورجيا وسري لانكا والمراقِبة عن موناكو والمراقِبة والمراقِب عن بلغاريا (مسجلان مسبقا) والمراقِبة عن اليونان والمراقِب عن نيبال والمراقبون عن رومانيا (مباشر ومسجلان مسبقا) والمراقِبان عن عُمان وبوركينا فاسو.

31 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 14 شباط/فبراير، أدلى نائب الرئيسة (البرتغال) ببيان. وأجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلة جمهورية إيران الإسلامية وممثلا الصين وجمهورية كوريا وممثلة إثيوبيا وممثلا أوغندا وغواتيمالا وممثلة ليبيا.

32 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضاً المراقِبتان عن السلفادور (مسجل مسبقا) وبيلاروس والمراقِبون عن ملديف وناميبيا وإيطاليا (مسجل مسبقا) والمملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبيرو وكوت ديفوار وهنغاريا (مباشر ومسجل مسبقا) والمراقِبة عن هايتي.

33 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة صباح يوم 15 شباط/فبراير، أدلت نائبة الرئيسة (بولندا) ببيان. وأجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من

جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلة تركيا وممثلو أفغانستان وجيبوتي وباراغواي والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا.

34 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقِبات عن كندا والسنغال وكينيا (مسجل مسبقا) والمراقِب عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

35 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى المراقِب عن الكرسي الرسولي ببيان.

36 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو وممثلات المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جماعة راهبات سيدة المحبة للراعي الصالح (مسجل مسبقا)، ومؤسسة التثقيف بشأن الخصوبة الإنجابية والإدارة الطبية (مسجل مسبقا)، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية (مسجل مسبقا)، والتحالف العالمي للشباب (مسجل مسبقا)، ومنظمة فيفات الدولية (مسجل مسبقا)، ومؤسسة الشجرة الزرقاء (مسجل مسبقا)، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات (مسجل مسبقا)، وشبكة شباب المهجر (مسجل مسبقا)، والمنظمة العالمية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (مسجل مسبقا)، ومنظمة يونانيما الدولية (مسجل مسبقا)، ومؤسسة ريد دوت (مسجل مسبقا)، واتحاد المبدعين العرب (مسجل مسبقا)، ومؤسسة ميس كاريكوم الدولية (مسجل مسبقا).

37 - وفي الجلسة الافتراضية غير الرسمية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 15 شباط/فبراير، أدلى نائب الرئيسة (الصين) ببيان. وأجرت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

38 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو وممثلات المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: معهد مريم البتول المباركة، والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، والتحالف العالمي للمركز الدولي لدراسات طول العمر، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية، والتحالف العالمي للمركز الدولي لطول العمر، والاتحاد الدولي للشيخوخة، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة مدارس إيرين ميناكايا، ومؤسسة الترويج الثقافي الأفريقي، ومؤسسة هايتي لتمويل البحوث المتعلقة بالكوليرا.

39 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اختتمت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند 3 من جدول الأعمال.

310322 100322 22-03097 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق